إحصائيات تونس
STATISTIQUES TUNISIE

الجمهورية التونسية

PNUD

المسح الوطني حول نظرة السكان في تونس الى الأمن والحريات والحوكمة المحلية

المعهد الوطني للإحصاء

جوان 2022

الفهرس

1. تقديم المسح	8
2. أهداف المسح	8
3. منهجية المسح	9
4. المواطن والمشاركة السياسية والمدنية	10
1.4 المواطن والانخراط في المنظّمات	10
2.4 المنظمات وتأثيرها على السياسة المحليّة	12
3.4 المواطن والمشاركة في الانتخابات	15
4.4 المواطن والمسار الديمقراطي	18
5. نظرة السكان إلى الحريات وحقوق الإنسان في تونس	20
1.5 السكان ومبدأ احترام الحريات الأساسية	20
2.5 السكان وتجربتهم مع مختلف أشكال التمييز	21
6. الحوكمة وقطاع الصحة	23
1.6 الثقة في مختلف مؤسسات الصحة العمومية	23
2.6 خدمات المستوصف أو مركز الرعاية الأساسية	23
3.6 خدمات المستشفى المحلي أو الجهوي	25
4.6 خدمات العلاج من الكورونا	27
7.الحوكمة والتغطية الصحيّة والرعاية الاجتماعية	29
8. الحوكمة وقطاع التربية والتعليم	31
1.8 التّعليم الابتدائي العمومي	31
2.8 المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية	33

3.8 التعليم العالي 34

4.8 الانقطاع المدرسي 36

9. الحوكمة والقطاعات الأخرى 38

1.9 الاتصال بالمرافق العمومية والثقة بها 38

2.9 الثقة في المرافق العمومية 40

10. الأمن والسلم في الحياة العامّة 41

1.10 الثقة في القطاع الأمني 41

2.10 الشعور بالأمان 41

3.10 انتشار الجريمة والعنف بمختلف أنواعه 42

4.10 المتساكنون والإبلاغ عن الجريمة أو العنف المسلط 44

5.10 السكان وفض النزاعات 46

11. السكان والبلدية 47

1.11 البلدية والرضا عن خدماتها 47

2.11 اهتمام السكان بالشأن البلدي 48

12. الفساد والرشوة 51

1.12 تفشي الظاهرة 51

2.12 السكان و تجاربهم مع ظاهرة دفع الرشوة أو تقديم هدية لقضاء شؤونهم 52

3.12 التدخل بالمحاباة في قطاعي التعليم العالي و الصحة 54

4.12 تعامل السلطات المحلية مع تفطن السكان لقضية فساد 54

الجداول

جدول 1 : توزع المواطنين حسب أسباب عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة والأقاليم 15

جدول 2 : توزع المواطنين حسب أسباب عدم المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة والأقاليم 16

جدول 3 : توزع المواطنين حسب أسباب عدم المشاركة في الانتخابات البلدية الأخيرة والأقاليم 17

جدول 4 : توزع السكان ضحايا التمييز خلال 12 شهر السابقة للمسح حسب أشكال التمييز و الجنس 22

جدول 5 : توزع السكان الذين صرحوا أن لديهم أبناء ذكور انقطعوا عن الدراسة حسب أسباب الانقطاع والأقاليم 36

جدول 6 : توزع السكان الذين صرحوا أن لديهم أبناء إناث انقطعوا عن الدراسة حسب أسباب الانقطاع والأقاليم 37

جدول 7 : توزع السكان الذين اتصلوا بالمرفق العمومي حسب الجنس والمستوى التعليمي خلال 12 شهرا السابقة للمسح (%) 39

جدول 8 : توزع السكان الذين اتصلوا بمختلف المرافق العمومية خلال12 شهر السابقة للمسح حسب درجة الثقة وسنة المسح 40

جدول 9 : توزع السكان ضحايا العنف حسب نسبة المتضررين خلال 12 شهر السابقة للمسح والجهة التي تم إعلامها ومدى الرضا عن التعامل الأمني 45

جدول 10 : نسبة السكان الذين أقروا بوجود ظاهرة الفساد والرشوة في مختلف القطاعات حسب القطاع والفئة العمرية 52

الرسوم البيانية

رسم بياني 1 : توزع المواطنين غير النشطين في المنظمات حسب أسباب عدم الانخراط والجنس 10

رسم بياني 2 : توزع المواطنين النشيطين في المنظمات حسب سنة المسح والمنظمة 11

رسم بياني 3 : توزع الأعضاء النشيطين في المنظمات حسب الفئة العمرية والمنظمة 12

رسم بياني 4 : توزع المواطنين حسب نظرتهم حول تأثير الأحزاب السياسية على السياسة المحلية من عدمه والجنس 13

رسم بياني 5 : توزع المواطنين حسب نظرتهم حول تأثير النقابات على السياسة المحلية من عدمه والجنس 13

رسم بياني 6 : تأثير منظمات المجتمع المدني الأخرى على السياسة المحلية حسب الجنس 14

رسم بياني 7 : توزع المواطنين حسب ثقتهم في منظمات المجتمع المدني الأخرى والإقليم 14

رسم بياني 8 : توزع المواطنين حسب التغير الذي طرأ على الحياة اليومية عند اختيار مجلس بلدي جديد من خلال الانتخابات البلدية لسنة 2018 18

رسم بياني 9 : توزع المواطنين حسب الرضا عن المسار الديمقراطي في تونس وسنة المسح 18

رسم بياني 10 : توزع السكان حسب الرضا عن المسار الديمقراطي في تونس والأقاليم 19

رسم بياني 11 : تطور نسبة السكان الذين يعتقدون أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية تحترم في تونس بشكل دائم وفي أغلب الأحيان 20

رسم بياني 12 : توزع السكان حسب نظرتهم إلى مختلف أشكال التمييز في تونس 21

رسم بياني 13 : توزع السكان الذين اتصلوا بمؤسسات الصحة العمومية خلال 12 شهر السابقة للمسح حسب ثقتهم فيها وحسب الأقاليم 23

رسم بياني 14 : توزع السكان الذين احتاجوا للفحص الطبي أو تلقي العلاج في المستوصف أو مركز الرعاية الأساسية خلال 12 شهر السابقة للمسح ولم يخضعوا لذلك حسب الأسباب 24

رسم بياني 15 : توزع نسب رضا السكان الدين استفادوا من خدمات المستوصف ومراكز الرعاية الأساسية خلال 12 شهر السابقة للمسح حسب الأقاليم 24

رسم بياني 16 : الظروف والخدمات المقدمة من قبل المستوصف أو مراكز الرعاية الأساسية خلال الزيارة الأخيرة 25

رسم بياني 17 : توزع السكان الذين احتاجوا للفحص الطبي أو تلقي العلاج في المستشفى خلال 12 شهر السابقة للمسح ولم يخضعوا لذلك حسب الأسباب 26

رسم بياني 18 : توزع نسب رضا السكان الذين استفادوا من خدمات المستشفى خلال 12 شهر السابقة للمسح حسب الأقاليم 26

رسم بياني 19 : الظروف والخدمات المقدمة من قبل المستشفى خلال الزيارة الأخيرة 27

رسم بياني 20 : أسباب عدم الرضا عن الخدمات المقدّمة للعلاج من الكورونا 28

رسم بياني 21 : توزع نسب رضا السكّان المنخرطين بالصندوق الوطني للتأمين عن المرض حسب الأقاليم 29

رسم بياني 22 : توزع نسب رضا السكّان عن خدمات المؤسسات التي تعنى بالمساعدات والإعانات والرعاية الاجتماعية حسب الأقاليم 30

رسم بياني 23 : توزع السكان الذين لديهم أبناء أو من في كفالتهم يدرسون في المدرسة الابتدائية العمومية حسب نسب الرضا عن خدماتها والأقاليم 31

رسم بياني 24 : نظرة السكان الذين لديهم أبناء يدرسون في المدرسة الابتدائية وموافقتهم على مختلف خدماتها 32
رسم بياني 25 : توزع السكان الذين يدرسون أو لديهم أبناء يدرسون بالمدرسة الإعدادية العمومية أو المعهد الثانوي العمومي حسب نسب الرضا عن خدماتها والأقاليم 33
رسم بياني 26 : نظرة السكان الذين لهم أبناء يدرسون في المدرسة الإعدادية أو المعهد الثانوي العمومي وموافقتهم على مختلف خدماتها 34
رسم بياني 27 : توزع نسب رضا السكان الذين يدرسون أو لديهم أبناء يدرسون بالمعهد العالي العمومي أو الكلية العمومية حسب الرضا عن الخدمات الجامعية والأقاليم 35
رسم بياني 28 : توزع السكان الذين يدرسون أو لديهم أبناء يدرسون بالمعهد العالي العمومي أو الكلية العمومية وعبروا عن عدم رضاهم حسب أسباب عدم الرضا 35
رسم بياني 29 : توزع السكان الذين اتصلوا بمرفق عمومي خلال 12 شهر السابقة للمسح حسب المرفق 38
رسم بياني 30 : توزع السكان الذين اتصلوا بمراكز الأمن خلال 12 شهر السابقة للمسح حسب درجة الثقة في الشرطة والحرس الوطني والأقاليم 41
رسم بياني 31 : توزع السكان الذين لا يشعرون بالأمان في الأماكن العمومية حسب أسباب عدم الشعور بالأمان 42
رسم بياني 32 : توزع السكان الذين تعرضوا للعنف من قبل الزوج أو الشريك حسب طبيعة العنف والجنس 43
رسم بياني 33: توزع السكان ضحايا العنف خلال 12 شهر السابقة للمسح حسب الجهة التي تم اللجوء إليها 44
رسم بياني 34 : توزع السكان حسب نظرتهم لمدى فاعلية قوات الأمن في التعامل مع الجريمة لضمان السّلامة العامة لكل المتساكنين 45
رسم بياني 35 : توزع السكان الذين عاشوا نزاعا خلال 24 شهر الماضية حسب نوع النزاع (يمكن لشخص واحد أن يعيش عدة نزاعات) 46
رسم بياني 36 : توزع السكان حسب درجة ثقتهم بالبلديات والأقاليم 47
رسم بياني 37 : توزع السكان حسب درجة الرضا عن مختلف خدمات البلدية وسنة المسح 48
رسم بياني 38 : توزع السكان حسب انخراطهم في مشاغل البلدية بمنطقتهم 48
رسم بياني 39 : تطور نسبة تأثير رأي المواطن في المجتمع المحلي بين 2014 و2021 49
رسم بياني 40 : توزع نسبة استماع أعضاء المجلس البلدي لاراء المتساكنين حسب المشاركة في اجتماعات البلدية من عدمها 50
رسم بياني 41 : توزع السكان حسب نظرتهم الى وجود ظاهرة الفساد والرشوة والأقاليم 51
رسم بياني 42 : توزع السكان الذين دفعوا رشوة أو هدية إلى موظف عمومي حسب الدخل الشهري للفرد 53
رسم بياني 43 : توزع السكان الذين دفعوا رشوة أو هدية إلى موظف عمومي حسب قيمة الرشوة أو الهدية 53
رسم بياني 44 : توزّع السكان حسب نظرتهم إلى جدية تعامل السطات المحلية عند الإبلاغ عن قضية فساد 54
رسم بياني 45 : توزّع السكان حسب تقييمهم لمجهودات الدولة في مكافحة الفساد مقارنة بالمسوح السّابقة 55
رسم بياني 46 :توزّع السكان حسب تقييمهم لمجهودات الدولة في مكافحة الفساد والإقليم 55

1. تقديم المسح

أنجز المعهد الوطني للإحصاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المسح الوطني حول « نظرة السكان في تونس إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية » بين أكتوبر وديسمبر 2021 بعدما كان قد أنجز المسح الوطني حول « نظرة المواطن إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية» الأول نهاية سنة 2014 والثاني نهاية سنة 2017. و قد تم خلال المسح الأخير استبدال كلمة مواطن بكلمة سكان نظرا لاتساع الفئة المستهدفة من المسح لتشمل غير المواطنين من الأجانب المقيمين على التراب التونسي الا أن هذه الفئة لا تشملها بعض الأسئلة و خاصة المتعلقة بالمشاركة السياسية.

يهدف هذا المسح الى إنتاج مؤشرات حول عدة ميادين كالمشاركة السياسية والحريات العامة وكلّ المسائل المتصلة بالفساد والرشوة ومقومات الحوكمة الرشيدة بمختلف عناصرها. كما أن نتائج المسح ستمكن من توفير العديد من المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (الهدف 16) ومن دراسة ديناميكية موضوع الأمن والسلم والحوكمة وتحليله بعمق قصد رسم توجهات واستراتيجيات وأهداف لمتابعة وتقييم وتقويم المجهودات المبذولة من قبل المجموعة الوطنية في مجال الحوكمة ومقاومة الفساد والرشوة، بالإضافة إلى التعرف على مدى مشاركة الفرد في الحياة السياسية والمدنية وتصريف الشأن العام لا سيما على المستوى المحلّي.

وتجدر الإشارة إلى أن المعطيات المجمعة ممثلة على المستوى الوطني وعلى مستوى الأقاليم تمكن من تبويب المؤشرات وتحليلها حسب الجنس والمستوى التعليمي والفئة العمرية والوضعية الاقتصادية.

2. أهداف المسح

يهدف المسح أساسا إلى :

- التعرف على مدى مشاركة الفرد وانخراطه في الحياة السياسية والمدنية وفي تصريف شؤون جهته ونظرته إلى الحريات وحقوق الإنسان ومختلف ظواهر التمييز بين الأفراد في تونس.
- تقييم مستوى الخدمات العمومية المتوفّرة على المستوى المحلّي في مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم والأمن، إلى جانب تقييم مستوى الخدمات المقدمة من قبل البلديات وتحديد علاقة الفرد بها.
- رصد نظرة السكان إلى خدمات الإدارة والأمن والقضاء والجباية والديوانة وبعض الخدمات الأخرى
- رصد نظرة السكان إلى المعاملات المشبوهة والمبنية على الفساد والرشوة في بعض القطاعات ومدى فاعلية المجهودات التي تبذلها الدولة لمكافحة هذه الظاهرة.

3. منهجية المسح

العينة وكيفية اختيارها

شمل المسح الوطني حول «نظرة السكان إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية» عيّنة من الأسر تعّد 10155 أسرة تمثل 0.3% من مجموع الأسر المقيمة بتونس وذلك بالاعتماد على قاعدة سحب العينات المحيّنة الخاصة بالتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وقد تمّ سحب هذه العيّنة على مرحلتين باعتماد أساليب العينة العشوائية الطبقيّة، حيث تمّ في مرحلة أولى سحب 677 وحدة أوليّة من مجموع وحدات العد التي تغطي كامل التراب التونسي، تمّ تحديدها خلال التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وتمّ في مرحلة ثانية سحب عنقود يضمّ 15 أسرة في كلّ وحدة عد من الوحدات التي تمّ اختيارها على مستوى كلّ الولايات. وقد تمّ استيفاء استمارة فردية لكل فرد من أفراد الأسرة البالغ من العمر 18 سنة فما فوق.

الإستمارات

اعتمد المسح على نموذجين من الاستمارات:

استمارة أسرة : لإستيفاء معطيات حول ظروف الأسرة المعيشيّة وتحديد أفرادها وخاصة ممن سيشملهم المسح.

استمارة فردية : وتعمر في شأن كلّ فرد بلغ من العمر 18 سنة فما فوق، وتحتوي الاستمارة على المحاور التالية :

- بيانات ديمغرافية وتربوية واقتصادية عن المستجوب.
- الانخراط في المجتمع المدني والمشاركة السياسية والمدنية.
- نظرة السكان إلى الحريات وحقوق الإنسان في تونس.
- نظرة السكان إلى خدمات الصحة العمومية والرعاية الاجتماعية على المستوى المحلي.
- نظرة السكان إلى خدمات التربية العمومية والتعليم على المستوى المحلي.
- نظرة السكان إلى الأمن والأمان في الحياة العامة المحلية.
- نظرة السكان إلى خدمات الإدارة والقضاء والجباية والديوانة والخدمات الأخرى على المستوى المحلي.
- نظرة السكان إلى السلطة المحلية.
- نظرة السكان إلى ظاهرة الفساد والرشوة على المستوى المحلي.

4. المواطن والمشاركة السياسية والمدنية

1.4 المواطن والانخراط في المنظّمات

أ. عدم الانخراط النشيط[1] في المنظمات وأسبابه

بلغت نسبة المواطنين البالغين من العمر 18 سنة فما فوق والذين صرحوا بأنّهم لم ينخرطوا كنشيطين في الحياة السياسية أو المدنية (حزب سياسي أو نقابة مهنية أو جمعية أو نادي رياضي) 94,6 بالمائة مسجلة بذلك استقرارا مقارنة بمسح 2017 (94,5 بالمائة). وترتفع هذه النسبة من بين الإناث لتصل إلى96,8 بالمائة مقابل 92,2 بالمائة من بين الذكور.

هذا و يرى33,7 بالمائة من بين الذين لم ينخرطوا أنهم لا يملكون الوقت الكافي للانخراط في مثل هذه المنظمات، ويفسّر 13,4 بالمائة عدم انخراطهم أن المنظمات مضيعة للوقت. في حين صرح قرابة 10 بالمائة أن عدم انخراطهم يعود أساسا لعدم وجود منظمات في المحيط الذي يقطنون فيه و20 بالمائة لعدم توفر فكرة أو معرفة بهذه المنظمات.

رسم بياني 1 : توزع المواطنين غير النشطين في المنظمات حسب أسباب عدم الانخراط والجنس

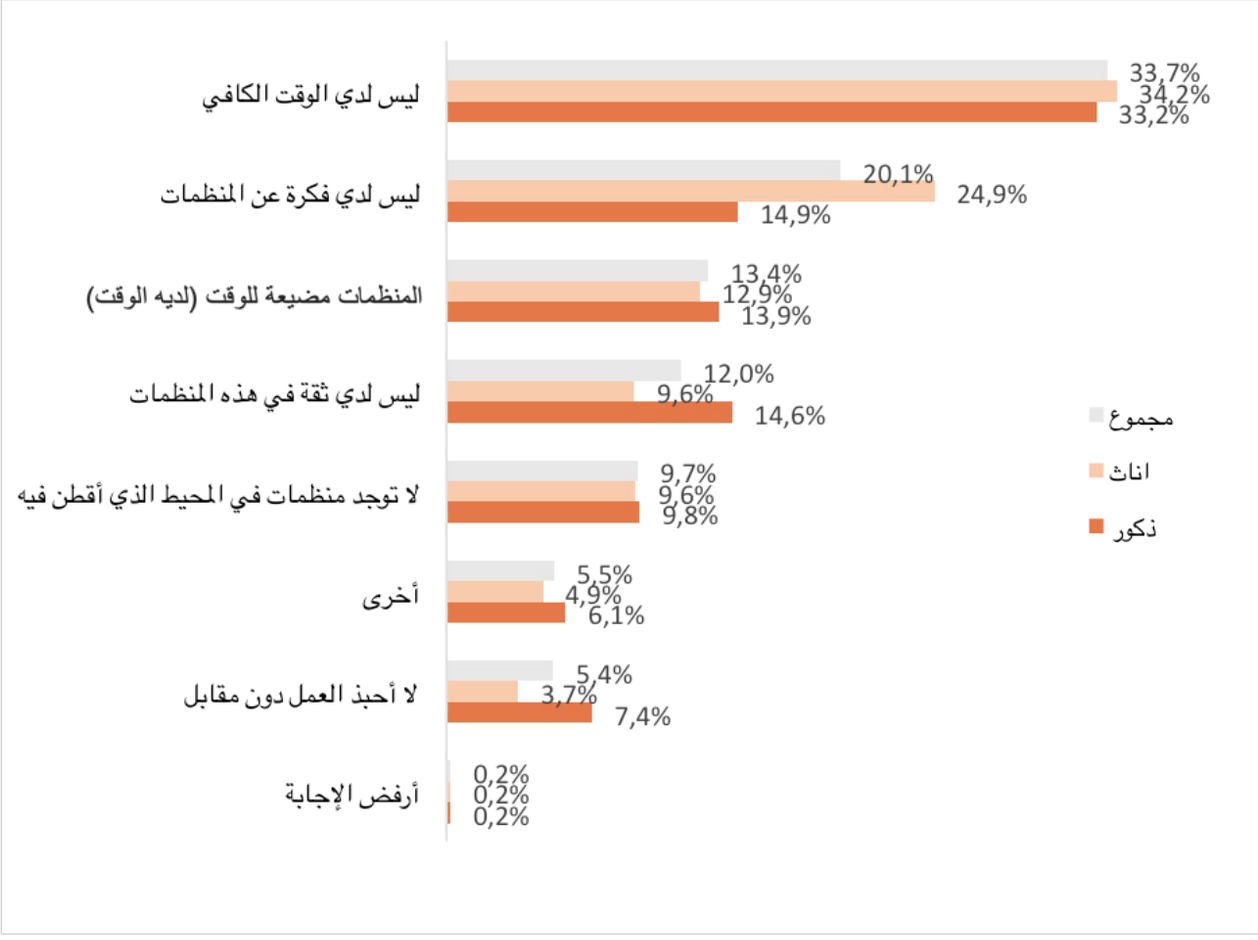

(1) و يعتبر منخرطا نشيطا كل شخص صرح أنه منخرط في حزب أو نقابة مهنية أو جمعية أو نادي رياضي و مارس نشاطا مع المنظمة التي ينتمي اليها عل الأقل مرة خلال 12 شهر السابقة للمسح

ب. الانخراط النشيط

شهد الانخراط النشيط في الجمعيات والنوادي الرياضية تحسّنا نسبيا مقارنة بمسح 2017 حيث أصبح يمثل قرابة 1,9 بالمائة من مجموع السكان من الفئة العمرية 18 سنة فما فوق. ويأتي الانخراط في الجمعيات التنموية أو الخيرية في المرتبة الثانية بنسبة 1,7 بالمائة، ثمّ يليه الانخراط في النقابات المهنية بنسبة 1,3 بالمائة، في حين لم تتعدى نسبة الانخراط النشيط في الأحزاب 0,5 بالمائة من جملة السكان.

رسم بياني 2 : توزع المواطنين النشيطين في المنظمات حسب سنة المسح والمنظمة

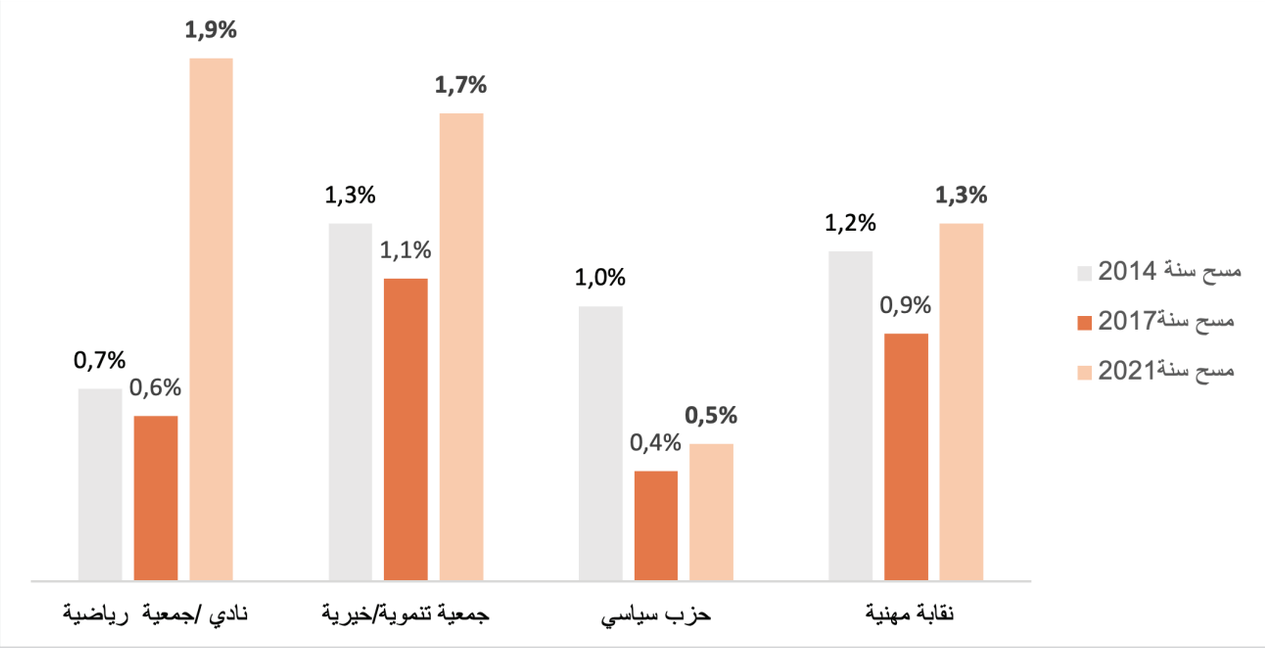

وبخصوص الأعضاء النشيطين حسب المنظمة والفئة العمرية، أفادت نتائج المسح أن الشباب من الفئة العمرية 18-29 سنة يمثلون 62,3 بالمائة من جملة السكان الذين صرحوا بانتمائهم النشيط إلى الجمعيات والنوادي الرياضية. كما أن قرابة 47 بالمائة من الأعضاء النشيطين في الجمعيات التنموية والخيرية هم من الشباب. في حين أن نسبة المشاركة الشبابية في الأحزاب السياسية لا تتجاوز 11 بالمائة، و6 بالمائة في النقابات من جملة الأعضاء النشيطين. والجدير بالملاحظة أن إقبال الشباب على النشاط الحزبي والنقابي شهد تراجعا مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت نسبة الشباب من بين النشيطين في الأحزاب والنقابات على التوالي 19,3 بالمائة و6,5 بالمائة.

أما بالنسبة للكهول النشيطين من الفئة العمرية 30-59 سنة، فقد كان انخراطهم بدرجة أولى في النقابات بنسبة 86,3 بالمائة من جملة السكان النشيطين في النقابات المهنية ثم في الأحزاب السياسية بنسبة 54,7 بالمائة والجمعيات بنسبة 40,9 بالمائة أي بفارق 6 نقاط مقارنة بالفئة الشبابية. وفيما يتعلق بالفئة العمرية 60 سنة فما فوق بلغت نسبة انخراطهم النشيط في الأحزاب السياسية 35 بالمائة من جملة النشيطين فيها ثم في الجمعيات بنسبة 12 بالمائة.

رسم بياني 3 : توزع الأعضاء النشيطين في المنظمات حسب الفئة العمرية والمنظمة

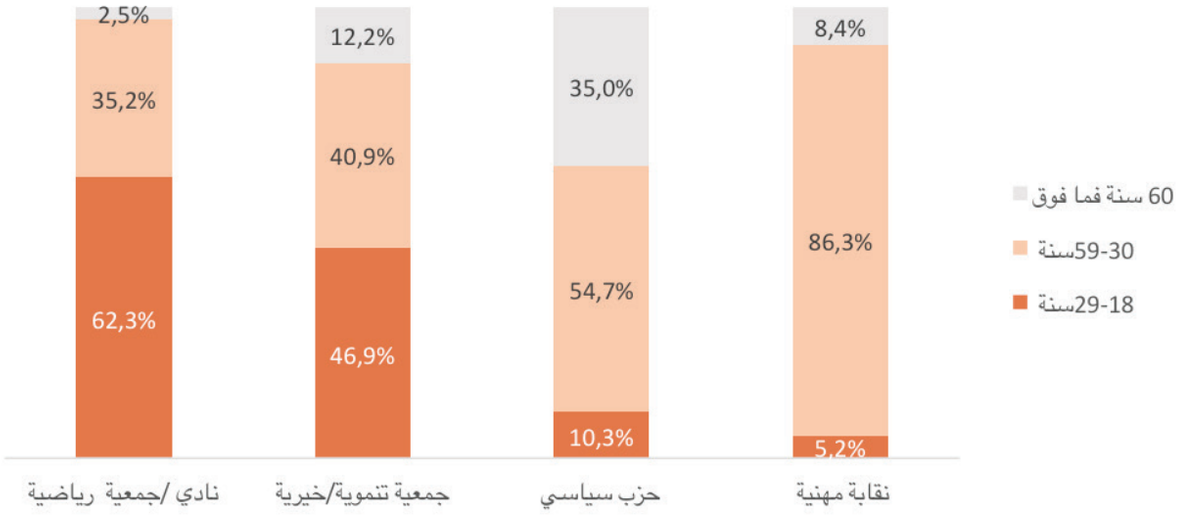

2.4 المنظمات وتأثيرها على السياسة المحليّة

أ. المشاركة في الاجتماعات

صرّح 3,4 بالمائة فقط من السكان البالغين من العمر 18 سنة فما فوق أنهم شاركوا في إحدى اجتماعات منظّمات المجتمع المدني لمناقشة احتياجات منطقتهم وخطط تطوير الخدمات بها خلال 12 شهر السابقة للمسح (4,6 بالمائة من بين الذكور و2,3 بالمائة من بين الإناث). وتمثل الفئة الشبابية 18–29 سنة قرابة 38 بالمائة من بين هؤلاء مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 16 نقطة مقارنة بمسح 2017، أما الفئة العمرية 30–59 والفئة 60 سنة فما فوق فتمثل على التوالي 50 و12 بالمائة من بين الذين سبق لهم المشاركة خلال نفس الفترة مقابل 67 و12 بالمائة في مسح 2017.

ب. الأحزاب والسياسة المحلية

صرّح قرابة 43,2 بالمائة من السكان أن الأحزاب السياسية تؤثر على السياسة المحليّة للمنطقة التي يقطنونها (45,7 بالمائة سنة 2017). في حين يرى 16,9 بالمائة أنها لا تؤثر و21,6 بالمائة لا تؤثر بالمرّة، و 17,5 بالمائة ليس لديهم معرفة أو إلمام بمسألة الأحزاب وتأثيرها على السياسة المحليّة وترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتصل إلى 22,7 بالمائة مقابل 12 بالمائة لدى الذكور. كما شهدت نسبة الذين ليس لديهم معرفة بالأحزاب ارتفاعا في الوسط الغربي (26 بالمائة) والجنوب الغربي (20 بالمائة).

رسم بياني 4 : توزع المواطنين حسب نظرتهم حول تأثير الأحزاب السياسية على السياسة المحلية من عدمه والجنس

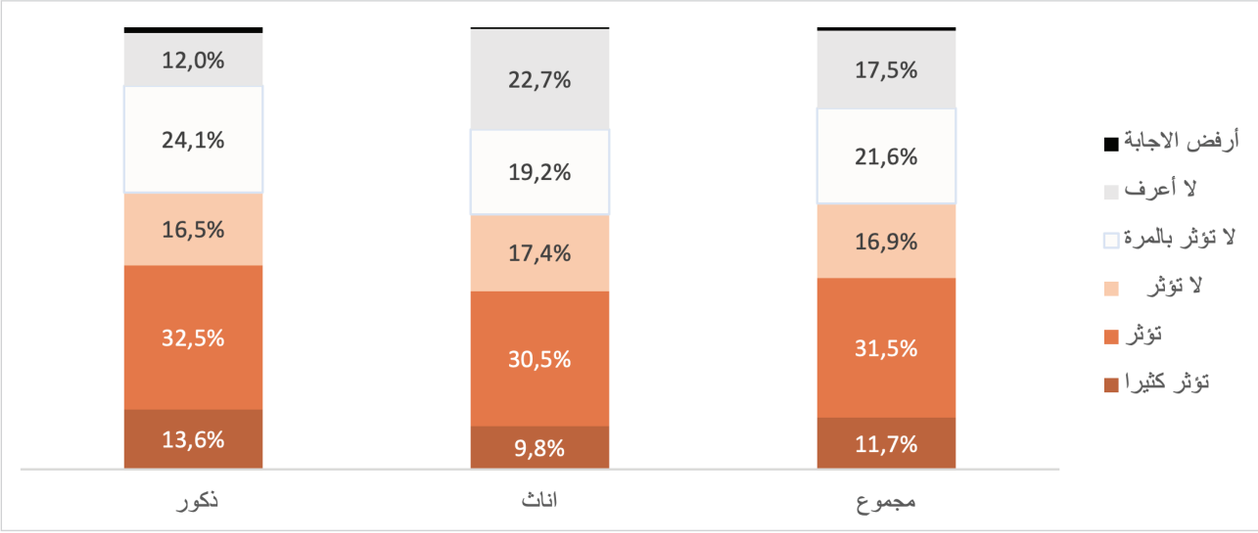

ج. النقابات والسياسة المحلية

أفرزت نتائج المسح أن 37,7 بالمائة يرون أن النقابات المهنيّة تؤثّر على السياسة المحليّة (41 بالمائة سنة 2017) و36,5 بالمائة يقرون أنها لا تؤثّر في حين أنّ 25,1 بالمائة لا يعرفون وترتفع هذه النسبة من بين الإناث لتصل إلى 31,3 بالمائة.

رسم بياني 5 : توزع المواطنين حسب نظرتهم حول تأثير النقابات على السياسة المحلية من عدمه والجنس

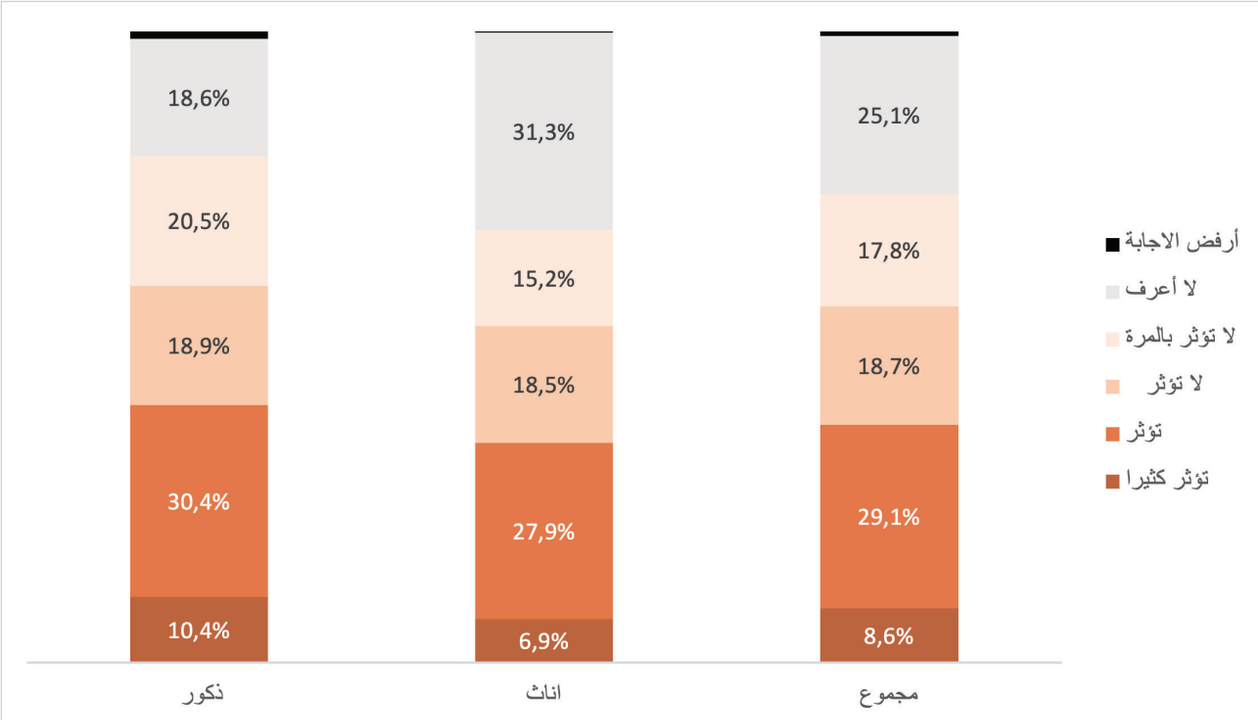

ج. منظمات المجتمع المدني الأخرى والسياسة المحلية

أفاد 41,2 بالمائة من السكّان أنّ منظمات المجتمع المدني الأخرى لها تأثير على السياسة المحليّة للمنطقة التي يعيشون فيها (39,3 بالمائة سنة 2017) في حين عبّر 20,6 بالمائة عن عدم معرفتهم بها.

رسم بياني 6 : تأثير منظمات المجتمع المدني الأخرى على السياسة المحلية حسب الجنس

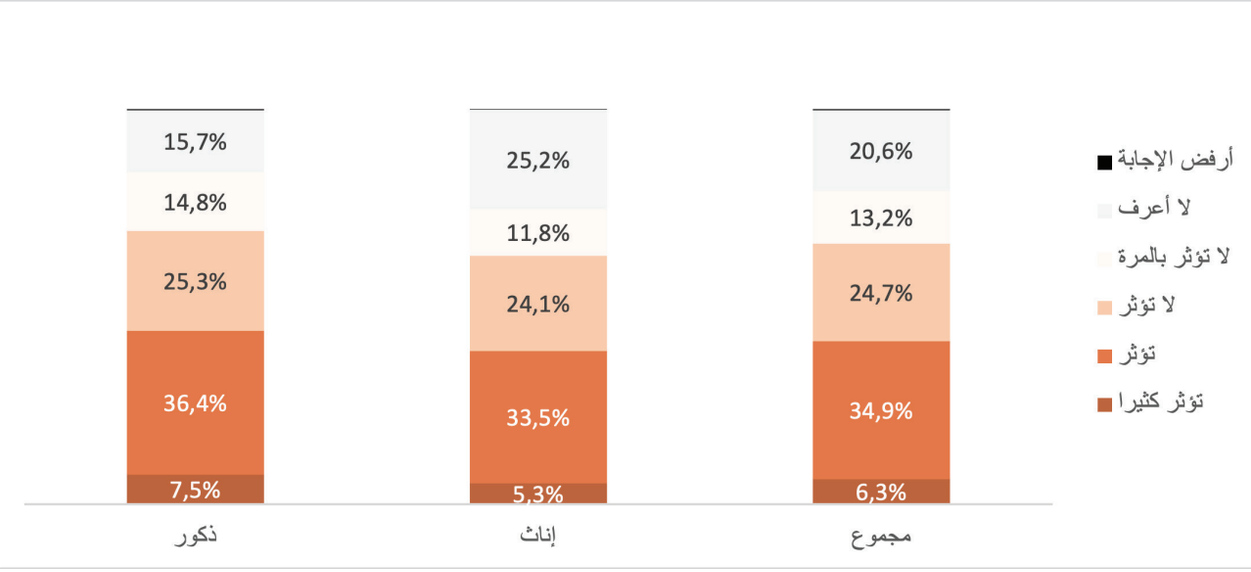

عبّر قرابة 26 بالمائة من السكان البالغين 18 سنة فما فوق عن ثقتهم في منظمات المجتمع المدني الأخرى، وترتفع هذه النسبة من بين متساكني الجنوب الغربي (42,5 بالمائة) والجنوب الشرقي (38,7 بالمائة)، مع العلم أن هذا السؤال لم يكن مدرجا بالمسوح السابقة.

رسم بياني 7 : توزع المواطنين حسب ثقتهم في منظمات المجتمع المدني الأخرى والإقليم

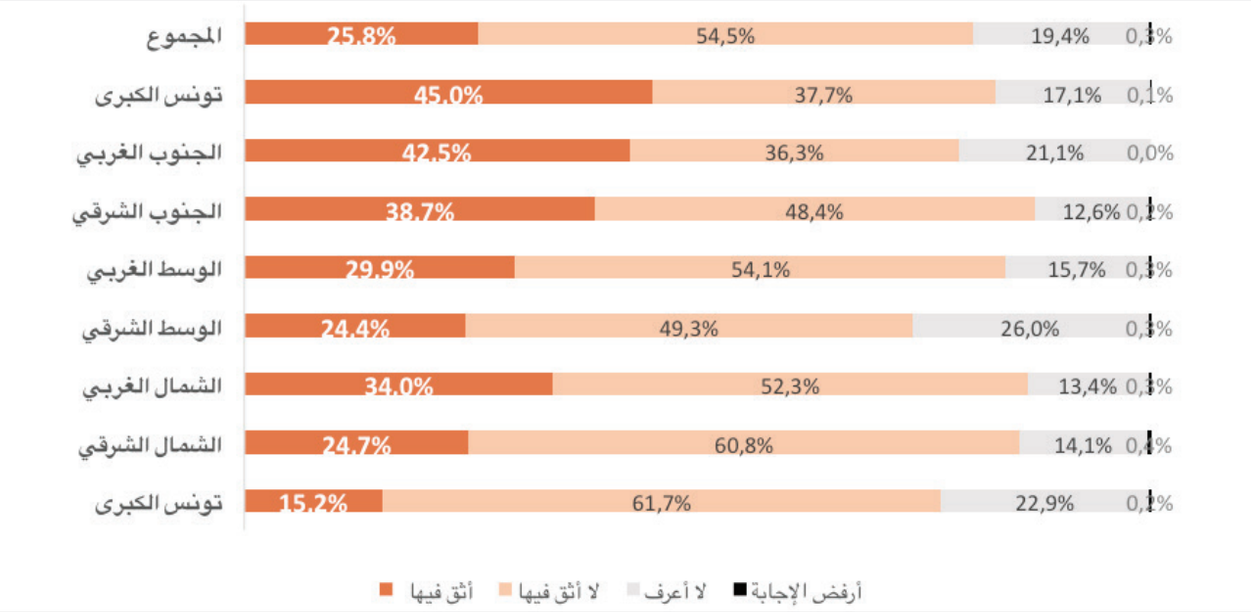

3.4 المواطن والمشاركة في الانتخابات

أ. الانتخابات الرئاسية

أفادت نتائج المسح أن قرابة 63 بالمائة من المواطنين المستجوبين شاركوا في الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 (سواء في الدورة الأولى أو الثانية أو الاثنين معا) مع العلم أنّ هذه النسبة كانت في حدود 54 بالمائة خلال مسح سنة 2017 في علاقة بالانتخابات الرئاسية لسنة 2014.

اعتبر قرابة 25,8 بالمائة من بين المواطنين الذين صرحوا انهم لم يشاركوا في الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 أن الانتخابات لا تغيّر شيئا و علل 24,2 بالمائة عدم مشاركتهم بانه لم تتح لهم الفرصة للمشاركة بسبب مشاغلهم بالأساس و20,0 بالمائة بانهم لا يعرفون أحدا من المرشحين أو لم يقنعهم أحدا. في حين صرّح 8,0 بالمائة أن ليس لديهم فكرة عن الانتخابات الرئاسية الأخيرة و9,9 لم يسمح لهم بالانتخاب سواء لعدم بلوغهم سن الانتخاب أنذاك أو لأسباب أخرى و3,7 بالمائة يقطنون بعيدا عن مكان الاقتراع.

هذا وتختلف أسباب عدم المشاركة من إقليم إلى آخر. وإن كانت تعود بالأساس إلى عدم معرفة أو اقتناع بالمترشحين في الشمال الشرقي (31 بالمائة) وإلى غياب الفرصة للقيام بذلك في تونس الكبرى (35 بالمائة) فإن المستجوبين من جهات الوسط والجنوب يرجعون ذلك إلى كون الانتخاب لا يغيّر شيئا في نظرهم.

جدول 1 : توزع المواطنين حسب أسباب عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة والأقاليم

أسباب عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية	الأقاليم							المجموع
	تونس الكبرى	الشمال الشرقي	الشمال الغربي	الوسط الشرقي	الوسط الغربي	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي	
لا أعرف أحدا من المترشحين، لم يقنعني أي من المترشحين	% 28,6	% 31,8	% 32,8	% 15,9	% 13,4	% 6,4	% 21,1	% 22,8
الانتخاب لا يغير شيء	% 14,7	% 29,3	% 18,9	% 23,4	% 38,9	% 48,9	% 34,5	% 25,8
بعد المسافة عن مكان الاقتراع	% 1,8	% 3,0	% 7,7	% 4,0	% 10,4	% 2,8	% 3,1	% 4,3
لم تتح لي الفرصة	% 35,2	% 18,1	% 15,8	% 20,8	% 19,1	% 21,5	% 22,9	% 24,2
لم يسمح لي بالانتخاب	% 9,6	% 8,8	% 10,3	% 10,4	% 9,3	% 11,0	% 11,8	% 9,9
ليس لدي فكرة عن الانتخابات الرئاسية	% 4,6	% 1,4	% 6,4	% 23,0	% 6,6	% 2,8	% 2,7	% 8,0
أخرى	% 4,5	% 7,3	% 8,1	% 2,4	% 2,1	% 6,6	% 3,8	% 4,7
أرفض الإجابة	% 1,0	% 0,3	% 0,1	% 0,2	% 0,2	% 0,0	% 0,0	% 0,3
المجموع	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0

ب. الانتخابات التشريعية

أفادت نتائج المسح أن قرابة 36 بالمائة من المواطنين المستجوبين شاركوا في الانتخابات التشريعية لسنة 2019 مع العلم أنّ هذه النسبة كانت تمثّل 41 بالمائة خلال مسح سنة 2017 في علاقة بالانتخابات التشريعية لسنة 2014.

صرّح قرابة 33,1 بالمائة ممن لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية لسنة 2019 أن عدم مشاركتهم تعود بالأساس إلى عدم معرفتهم بالمترشحين أو عدم اقتناعهم بأي منهم ويعتقد 24,5 بالمائة أن الانتخاب لا يغيّر شيئا، في حين 9,5 بالمائة ليس لديهم فكرة عن الانتخابات التشريعية. وتختلف أسباب عدم المشاركة من إقليم إلى آخر. وإن كانت تعود بالأساس إلى عدم معرفة أو اقتناع بالمترشحين في تونس الكبرى (44 بالمائة) والشمال الشرقي (43 بالمائة) فإن أقاليم الجنوب ترجع ذلك إلى كون الانتخاب لا يغيّر شيئا بنسب تقارب 50 بالمائة.

جدول 2 : توزع المواطنين حسب أسباب عدم المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة والأقاليم

أسباب عدم المشاركة في الانتخابات التشريعية	الأقاليم							المجموع
	تونس الكبرى	الشمال الشرقي	الشمال الغربي	الوسط الشرقي	الوسط الغربي	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي	
لا أعرف أحدا من المترشحين، لم يقنعني أي من المترشحين	% 44,3	% 43,1	% 27,6	% 30,4	% 17,9	% 13,3	% 15,9	% 33,1
الانتخاب لا يغير شيء	% 13,3	% 29,1	% 16,9	% 22,2	% 38,7	% 48,8	% 44,3	% 24,5
بعد المسافة عن مكان الاقتراع	% 0,9	% 2,2	% 5,2	% 1,5	% 5,4	% 2,9	% 2,8	% 2,4
لم تتح لي الفرص	% 25,5	% 14,5	% 18,7	% 15,5	% 18,0	% 17,2	% 15,7	% 19,3
لم يسمح لي بالانتخاب	% 5,5	% 4,7	% 5,9	% 6,0	% 6,3	% 7,4	% 6,6	% 5,8
ليس لدي فكرة عن الانتخابات التشريعية	% 6,1	% 1,2	% 14,9	% 22,6	% 6,1	% 5,7	% 4,3	% 9,3
أخرى	% 4,3	% 5,2	% 10,6	% 1,8	% 7,7	% 4,7	% 10,4	% 5,3
أرفض الإجابة	% 0,1	% 0,1	% 0,1	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 0,0
المجموع	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0

ج. الانتخابات البلدية

أفادت نتائج المسح أن قرابة 30 بالمائة من المستجوبين شاركوا في الانتخابات البلدية لسنة 2018.

صرّح 27,8 بالمائة من جملة المواطنين الذين لم يشاركوا في الانتخابات البلدية أن ذلك يعود بالأساس لعدم معرفتهم بأي أحد من المترشحين أو لعدم اقتناعهم بأي أحد منهم. وترتفع هذه النسبة لدى سكان تونس الكبرى (39 بالمائة) والشمال الشرقي (43 بالمائة) في حين أن سكان الوسط الغربي والجنوب يردون ذلك إلى كون الانتخاب لا يغير شيئا في نظرهم.

جدول 3 : توزع المواطنين حسب أسباب عدم المشاركة في الانتخابات البلدية الأخيرة والأقاليم

أسباب عدم المشاركة في الانتخابات التشريعية	الأقاليم							المجموع
	تونس الكبرى	الشمال الشرقي	الشمال الغربي	الوسط الشرقي	الوسط الغربي	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي	
لا أعرف أحدا من المترشحين، لم يقنعني أي من المترشحين	% 39,1	% 42,7	% 16,1	% 27,1	% 13,0	% 8,6	% 10,0	% 27,8
الانتخاب لا يغير شيء	% 11,5	% 27,7	% 13,4	% 20,5	% 30,2	% 42,8	% 31,2	% 21,8
بعد المسافة عن مكان الاقتراع	% 1,1	% 2,4	% 4,3	% 2,5	% 6,0	% 2,6	% 2,2	% 2,7
لم تتح لي الفرصة	% 29,7	% 13,9	% 21,3	% 19,3	% 18,1	% 28,6	% 22,6	% 22,7
لم يسمح لي بالانتخاب	% 6,5	% 5,6	% 7,2	% 6,5	% 7,5	% 6,4	% 7,0	% 6,6
ليس لدي فكرة عن الانتخابات البلدية	% 7,1	% 1,7	% 29,8	% 21,6	% 16,0	% 6,7	% 24,0	% 13,5
أخرى	% 4,9	% 5,9	% 7,8	% 2,5	% 9,2	% 4,4	% 3,0	% 5,2
أرفض الإجابة	% 0,1	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 0,0
المجموع	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0

صرّح 72,6 بالمائة من المواطنين أن الانتخابات البلدية الأخيرة لم تحدث أي تغيير في الحياة اليومية للمتساكنين و9,2 بالمائة انها أحدثت تغييرا إيجابيا، بينما صرّح 17,7 بالمائة بأنّ الوضعية أصبحت أكثر سوءا.

رسم بياني 8 : توزع المواطنين حسب التغير الذي طرأ على الحياة اليومية عند اختيار مجلس بلدي جديد من خلال الانتخابات البلدية لسنة 2018

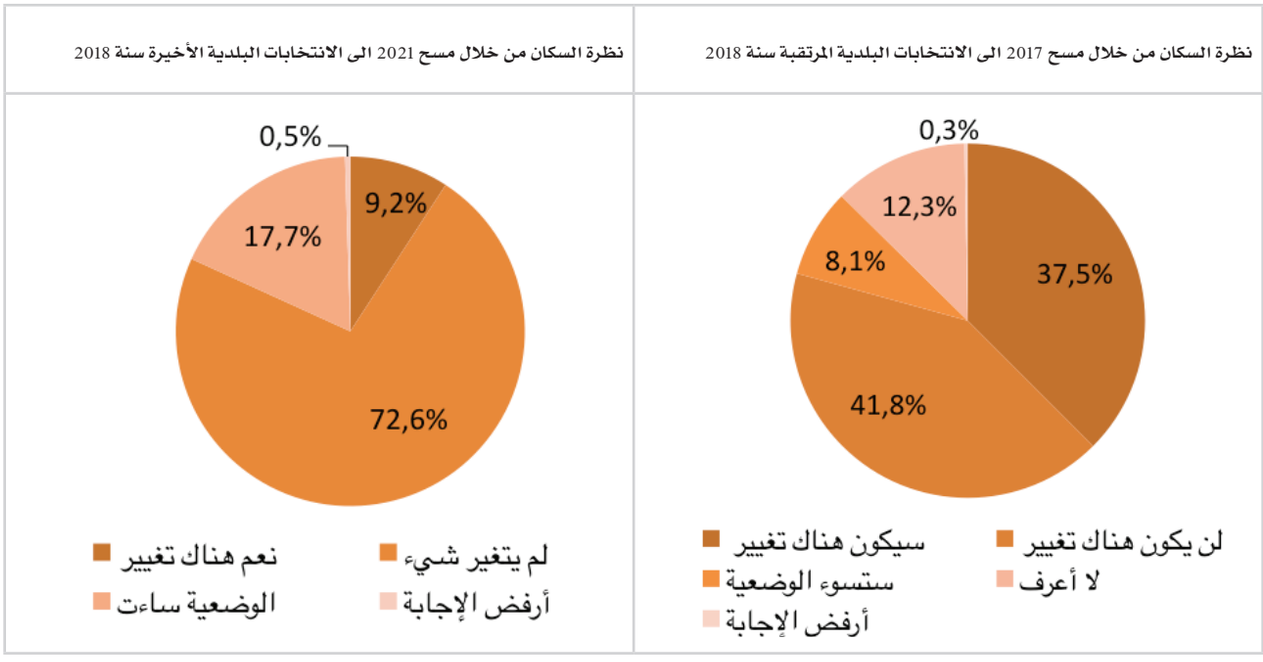

4.4 المواطن والمسار الديمقراطي

أفادت نتائج المسح أن نسبة المواطنين الذين عبروا عن رضاهم عن المسار الديمقراطي في تونس بلغت حوالي 33,8 بالمائة مقابل 59,3 بالمائة عبروا عن عدم رضاهم عن ذلك، أي أن حوالي 6 مواطنين من جملة 10 غير راضين عن المسار الديمقراطي في تونس. والجدير بالملاحظة أن نسبة الرضا عن المسار ارتفعت بـ11 نقطة مقارنة بالمسوح السابقة حيث كانت تقدر بـ22 بالمائة.

رسم بياني 9 : توزع المواطنين حسب الرضا عن المسار الديمقراطي في تونس وسنة المسح

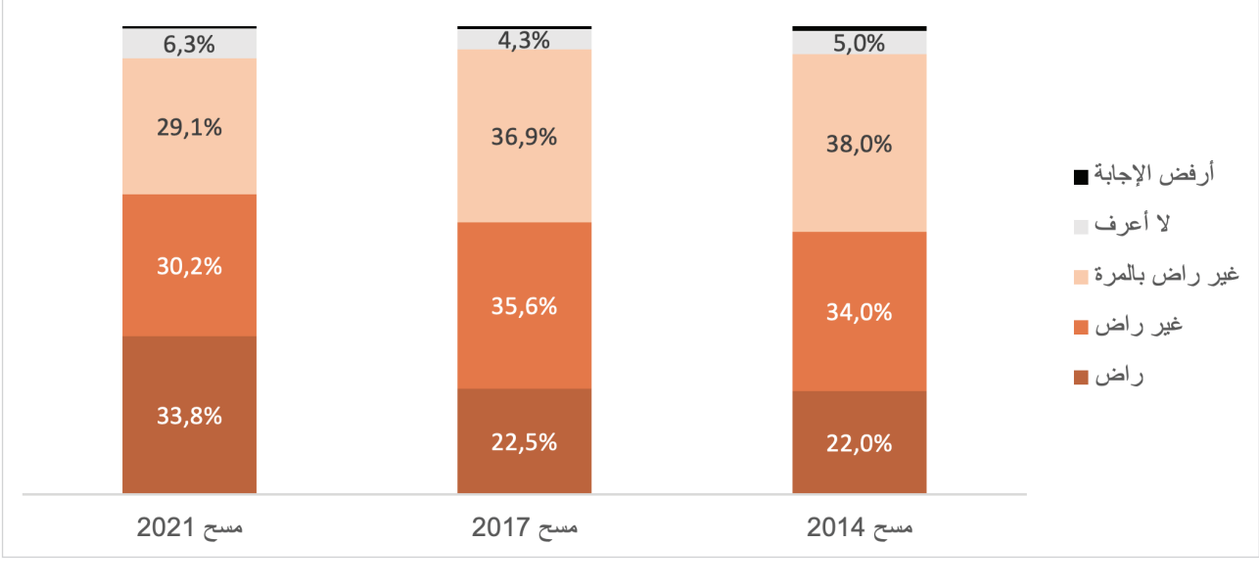

تبرز النتائج حسب الأقاليم أن مناطق الوسط الغربي و الجنوب الشرقي قد سجلت أكبر نسب عدم الرضا عن المسار الديمقراطي في تونس بنسب تجاوزت 70بالمائة ، بينما سجلت نسبة الرضا أعلى مستوياتها في اقليم تونس الكبرى بمعدل 45,7 بالمائة.

رسم بياني 10 : توزع السكان حسب الرضا عن المسار الديمقراطي في تونس والأقاليم

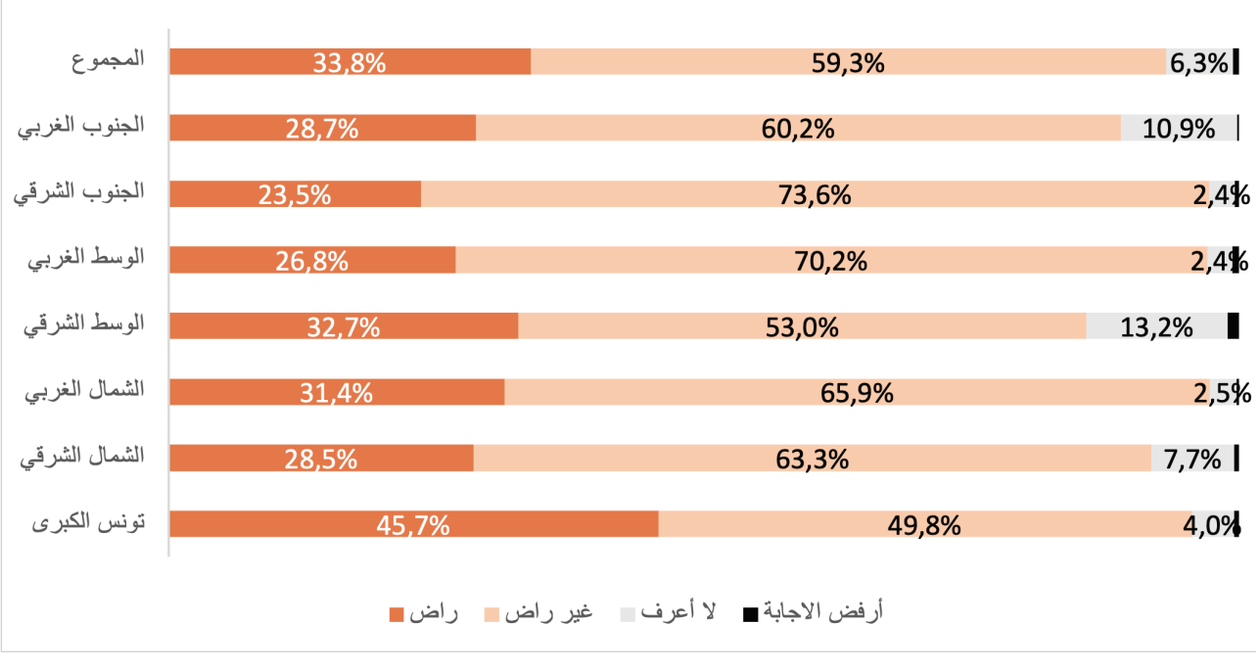

5. نظرة السكان إلى الحريات وحقوق الإنسان في تونس

1.5 السكان ومبدأ احترام الحريات الأساسية

تبين من خلال مسح 2021 أنّ قرابة ثلثي السكان يعتقدون أن حرية الصحافة وحرية العمل الجمعياتي يقع احترامها في تونس. 7 أشخاص من جملة 10 يعتقدون أن حرية التعبير وحرية الانتماء السياسي تحترم بشكل دائم في تونس أما في ما يخص حرية المعتقد وحرية الانتخاب يعتقد ثلاثة أرباع السكان أنها تحترم.

يتبين من خلال المسح السابق والمسح الحالي تراجع الحريات مقارنة بمسح 2014 لا سيما حقوق الانسان ومبدأ المساواة أمام القانون فقد تراجعت نسبة السكان الذين أقروا باحترامها من ثلثي إلى ثلث السكان.

رسم بياني 11 : تطور نسبة السكان الذين يعتقدون أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية تحترم في تونس بشكل دائم وفي أغلب الأحيان

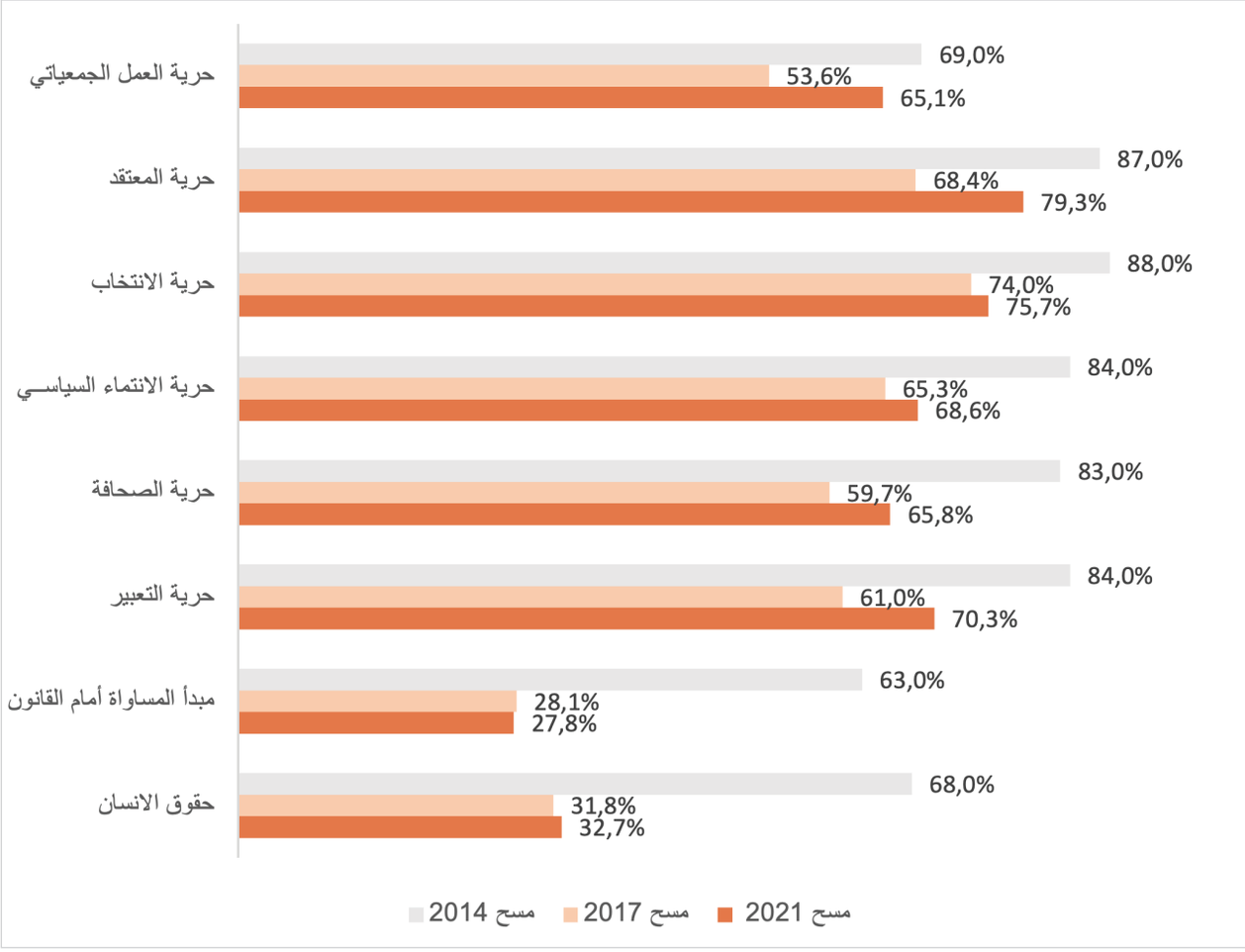

2.5 السكان وتجربتهم مع مختلف أشكال التمييز

تم خلال هذا المسح التطرّق إلى دراسة تسعة مظاهر للتمييز في تونس: التمييز حسب الجهات، لون البشرة، الجنس، الإعاقة أو المرض، الانتماء السياسي، الوضع المادي، الوضعية الزواجية، اللهجة، وحسب الوضع كمهاجر.

هذا وقد سجّل المسح تباينا كبيرا في آراء السكان حول مظاهر التمييز في تونس حيث تصدّر التمييز حسب الوضع المادي للفرد قائمة مختلف أشكال التمييز السالف ذكرها حيث أقر قرابة 90 بالمائة من السكّان البالغين من العمر 18 سنة فما فوق بوجود هذا النوع من التمييز، أي أنّ 9 أشخاص من جملة 10 يرون أنّ الوضع المادي للفرد هو المعيار الرئيسي للمعاملة بين الأفراد في تونس وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا بـ 10 نقاط مقارنة بمسح 2017. ويأتي في المرتبة الثانية التمييز حسب الجهات حيث أقرّ قرابة 66 بالمائة (أي ثلثي المستجوبين) بوجود هذا النوع من التمييز.

من ناحية أخرى صرّح 58,7 بالمائة من السكان بوجود تمييز حسب اللهجة و46,2 بالمائة حسب لون البشرة و49,6 بالمائة حسب الجنس و54,3 بالمائة حسب الانتماء السياسي و56,7 بالمائة حسب الوضعية الزواجية. كما أقرّ 43,9 بالمائة من بين المهاجرين بوجود تمييز بالنظر إلى وضعهم كمهاجرين.

رسم بياني 12 : توزع السكان حسب نظرتهم إلى مختلف أشكال التمييز في تونس

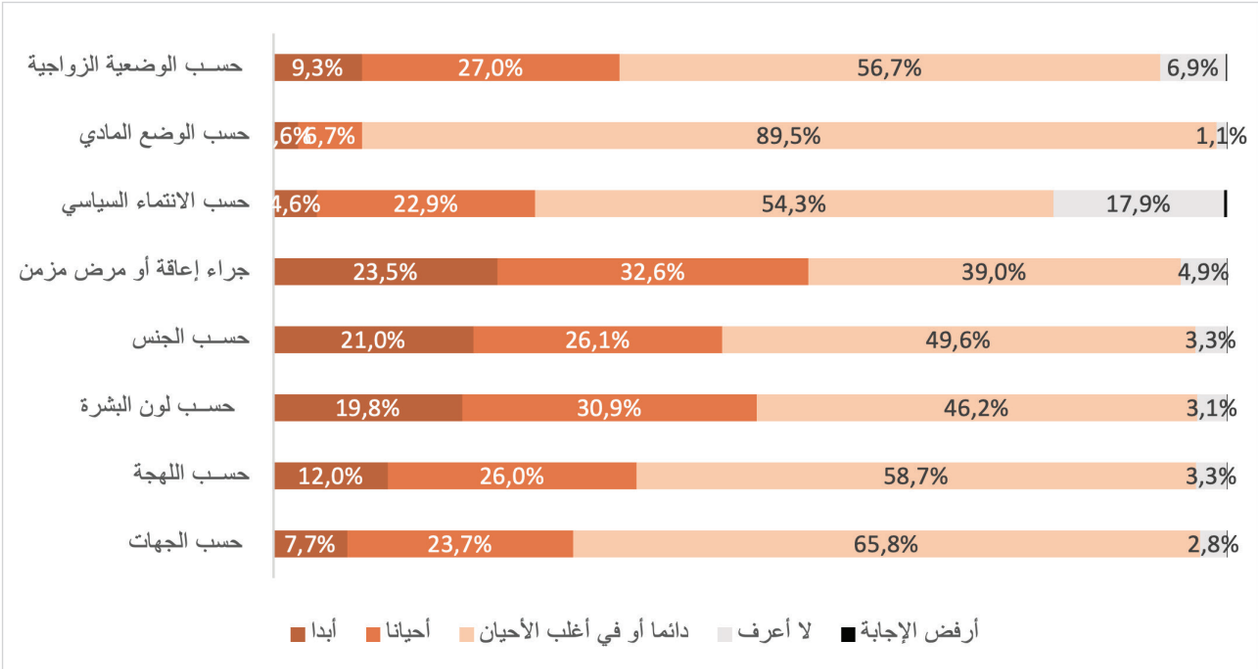

بلغت نسبة ضحايا التمييز حسب الوضع المادّي، أي الذين صرحوا بأنهم تعرضوا الى هذا النوع من التمييز خلال 12 شهر السابقة للمسح، 14,7 بالمائة من مجموع السكان أما التمييز حسب الجهات فقد تضرر منه قرابة 11,8 بالمائة وحسب اللهجة 8,4 بالمائة وحسب الجنس 6,6 بالمائة وحسب الوضعية الزواجية (أعزب، متزوج، أرمل، مطلق) 3,7 بالمائة وحسب الانتماء السياسي 3,2 بالمائة وجراء إعاقة أو مرض 2,1 بالمائة وحسب لون البشرة 1,6 بالمائة.

والجدير بالملاحظة أن النساء هن الأكثر عرضة للتمييز حسب الوضعية الزواجية (5,8 بالمائة من بين الإناث مقابل 1,5 بالمائة من بين الذكور). كما أن التمييز حسب الجنس يرتفع عدد ضحاياه من بين الإناث (9,3 بالمائة) مقارنة بالذكور (3,7 بالمائة).

جدول 4 : توزع السكان ضحايا التمييز خلال 12 شهر السابقة للمسح حسب أشكال التمييز و الجنس

أشكال التمييز	نسبة ضحايا التمييز من بين الذكور	نسبة ضحايا التمييز من بين الإناث	نسبة ضحايا التمييز من المجموع
حسب الوضع المادي	% 14,9	%14,6	% 14,7
حسب الجهات	% 12,4	%11,3	% 11,8
حسب اللهجة	% 7,9	% 9,0	% 8,4
حسب الجنس	% 3,7	% 9,3	% 6,6
حسب الوضعية الزواجية	% 1,5	% 5,8	% 3,7
حسب الانتماء السياسي	% 4,6	% 1,8	% 3,2
جراء إعاقة أو مرض مزمن	% 2,2	% 2,1	% 2,1
حسب لون البشرة	% 1,3	% 1,8	% 1,6

6. الحوكمة وقطاع الصحة

1.6 الثقة في مختلف مؤسسات الصحة العمومية

تبقى مرافق الصحة العمومية باختلاف أنواعها المرافق الأكثر ارتيادا في تونس من مختلف الشرائح وقد استقرّت درجة الثقة في هذه المؤسّسات في حدود 55 بالمائة من بين السكّان الذين قاموا بالاتصال بهذه المؤسسات خلال 12 شهر الأخيرة مقابل 54,4 بالمائة في مسح 2017.

رسم بياني 13 : توزع السكان الذين اتصلوا بمؤسسات الصحة العمومية خلال 12 شهر السابقة للمسح حسب ثقتهم فيها وحسب الأقاليم

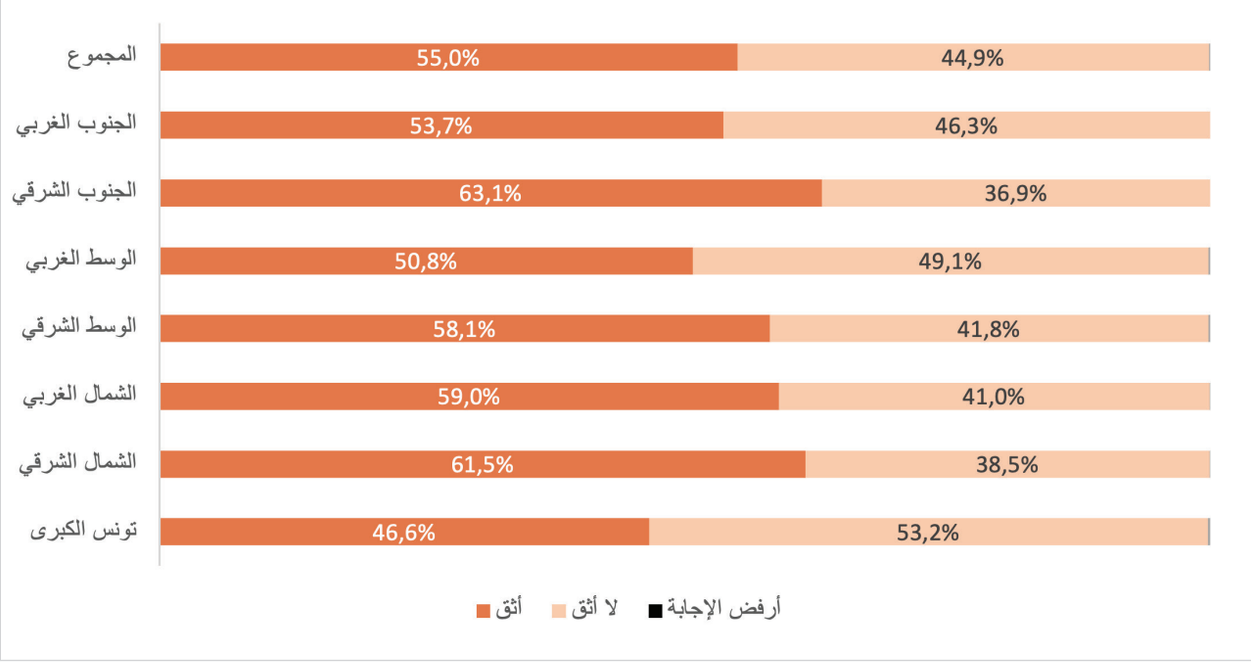

2.6 خدمات المستوصف أو مركز الرعاية الأساسية

أفاد 25,4 بالمائة من السكّان أنهم استفادوا من خدمات المستوصف ومراكز الصحة الأساسية خلال 12 شهر السابقة للمسح و74,6 بالمائة لم يقوموا بذلك من بينهم 10,5 بالمائة أي ما يقارب 660 ألف ساكن بالغ من العمر 18 سنة فما فوق كانوا في حاجة للعلاج بهذه المؤسسات ولكنّهم لم يقوموا بذلك ويرجع هذا لعدّة أسباب من أبرزها عدم توفر التجهيزات اللازمة والنقص في الأدوية (59,4 بالمائة) وطول الانتظار من أجل الحصول على الخدمة المرجوة (40,5 بالمائة).

رسم بياني 14 : توزع السكان الذين احتاجوا للفحص الطبي أو تلقي العلاج في المستوصف أو مركز الرعاية الأساسية خلال 12 شهر السابقة للمسح ولم يخضعوا لذلك حسب الأسباب

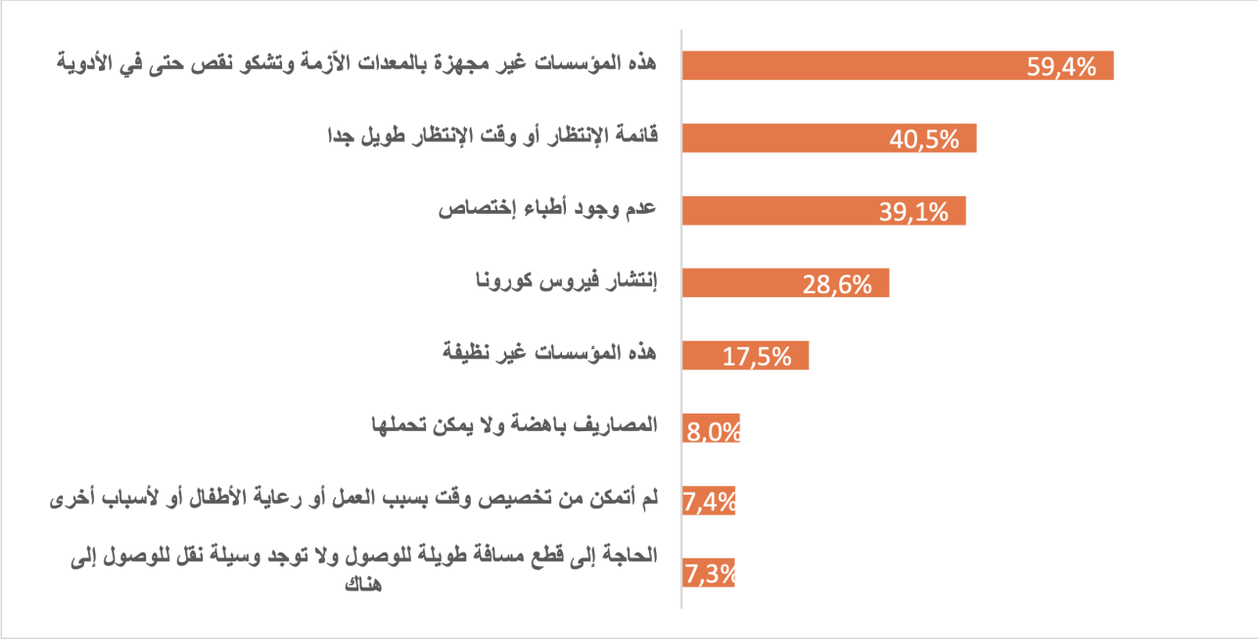

عبّر 52,2 بالمائة ممّن استفادوا من خدمات المستوصف ومراكز الصحة الأساسية خلال 12 شهر السابقة للمسح عن رضاهم عن الخدمات المقدّمة، أي بتراجع بـ6,5 نقاط مقارنة بمسح 2017.

رسم بياني 15 : توزع نسب رضا السكان الذين استفادوا من خدمات المستوصف ومراكز الرعاية الأساسية خلال 12 شهر السابقة للمسح حسب الأقاليم

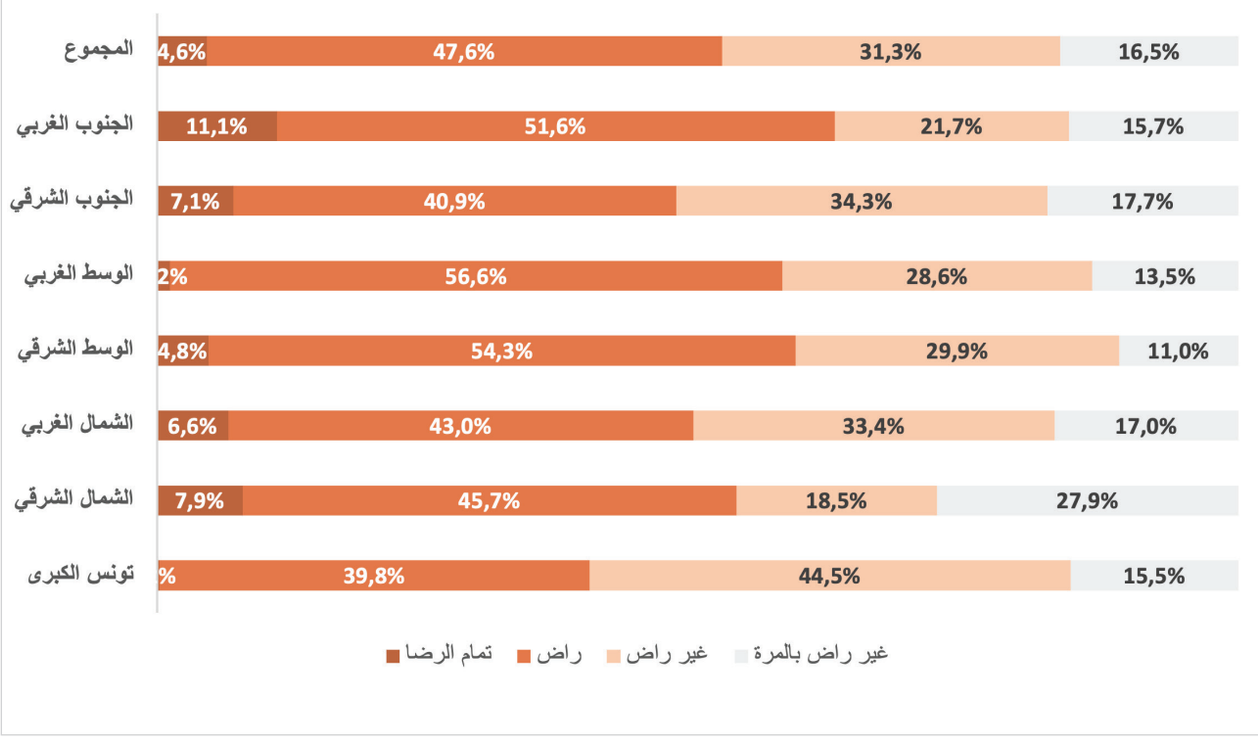

أما في ما يخص الخدمات المقدمة من قبل المستوصف أو مركز الرعاية الصحية الأساسية، أفاد 79,3 بالمائة ممّن استفادوا منها خلال 12 شهر السابقة للمسح أنّ الأدوية لم تكن متوفّرة بكميات كافية، و59,2 بالمائة أقرّوا أنّ المعدّات الطبية لم تكن متوفّرة، و52,2 بالمائة صرّحوا أنه لم يكن هناك عدد كاف من طاقم الرعاية الصحية بالنّظر إلى عدد المرضى.

رسم بياني 16 : الظروف والخدمات المقدمة من قبل المستوصف أو مراكز الرعاية الأساسية خلال الزيارة الأخيرة

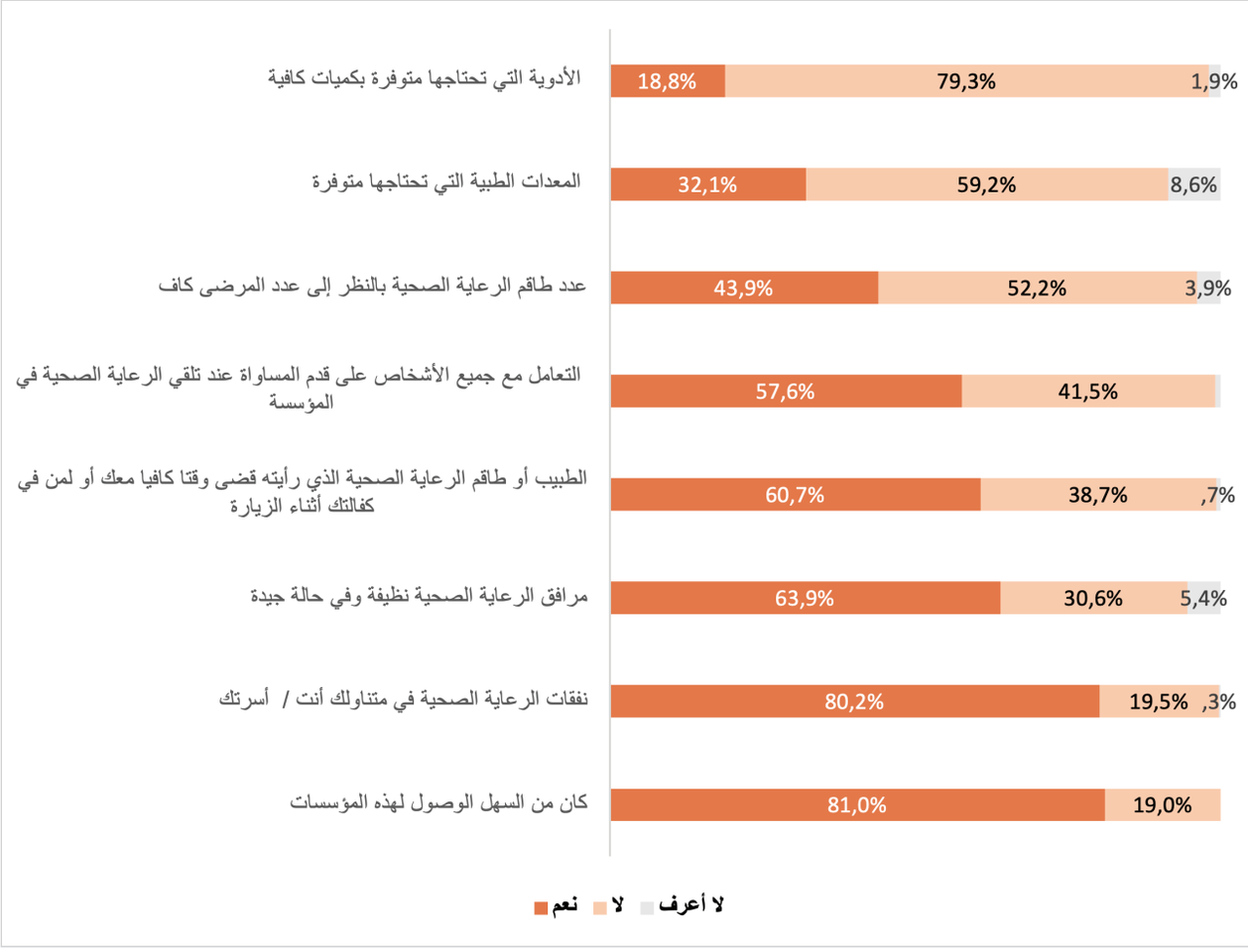

3.6 خدمات المستشفى المحلي أو الجهوي

أفاد 32,8 بالمائة من السكّان أنهم استفادوا من خدمات المستشفى العمومي خلال 12 شهر السابقة للمسح و67,2 بالمائة لم يسبق لهم العلاج بهذه المؤسسات من بينهم 15 بالمائة صرحوا أنهم كانوا في حاجة للعلاج بهذه المؤسسات ولم يقوموا بذلك ويرجع ذلك لعدّة أسباب أهمها أن هذه المؤسسات غير مجهّزة بالمعدّات اللازمة وتشكو نقص حتى في الأدوية (52,9 بالمائة) مع طول وقت الانتظار (51,9 بالمائة).

رسم بياني 17 : توزع السكان الذين احتاجوا للفحص الطبي أو تلقي العلاج في المستشفى خلال 12 شهر السابقة للمسح ولم يخضعوا لذلك حسب الأسباب

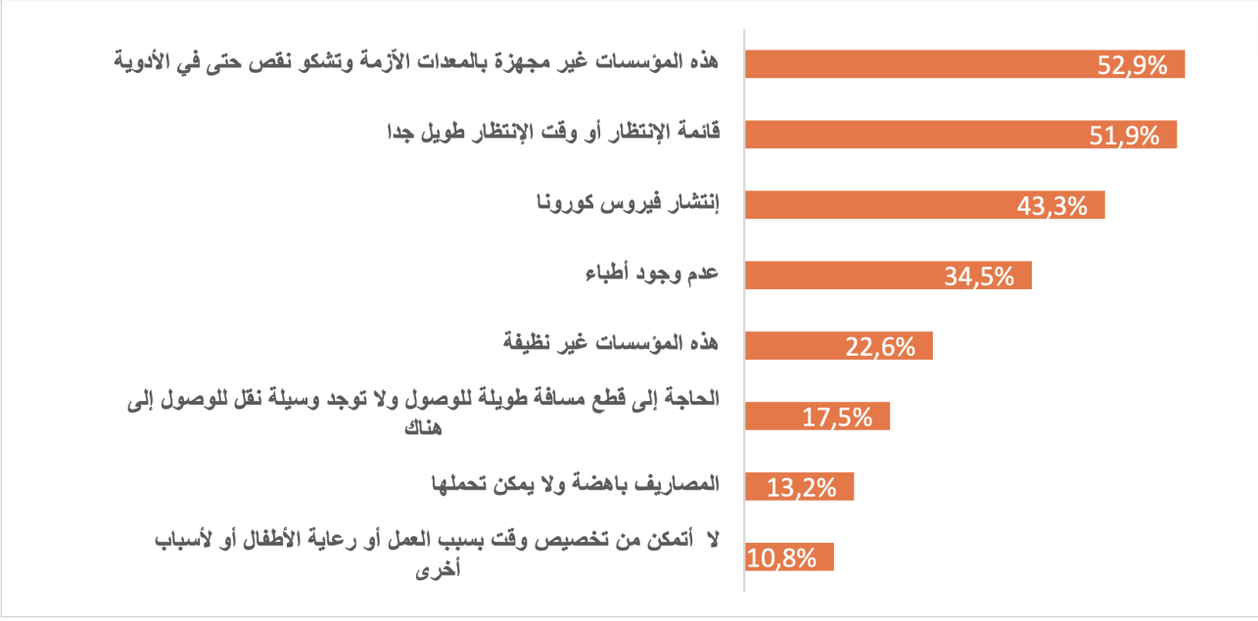

عبّر43,5 بالمائة من السكّان من بين الذين استفادوا من خدمات المستشفى خلال 12 شهر السابقة للمسح عن رضاهم عن الخدمات المقدّمة، أي بتراجع بـ 8,7 نقاط مقارنة بمسح 2017.

رسم بياني 18 : توزع نسب رضا السكان الذين استفادوا من خدمات المستشفى خلال 12 شهر السابقة للمسح حسب الأقاليم

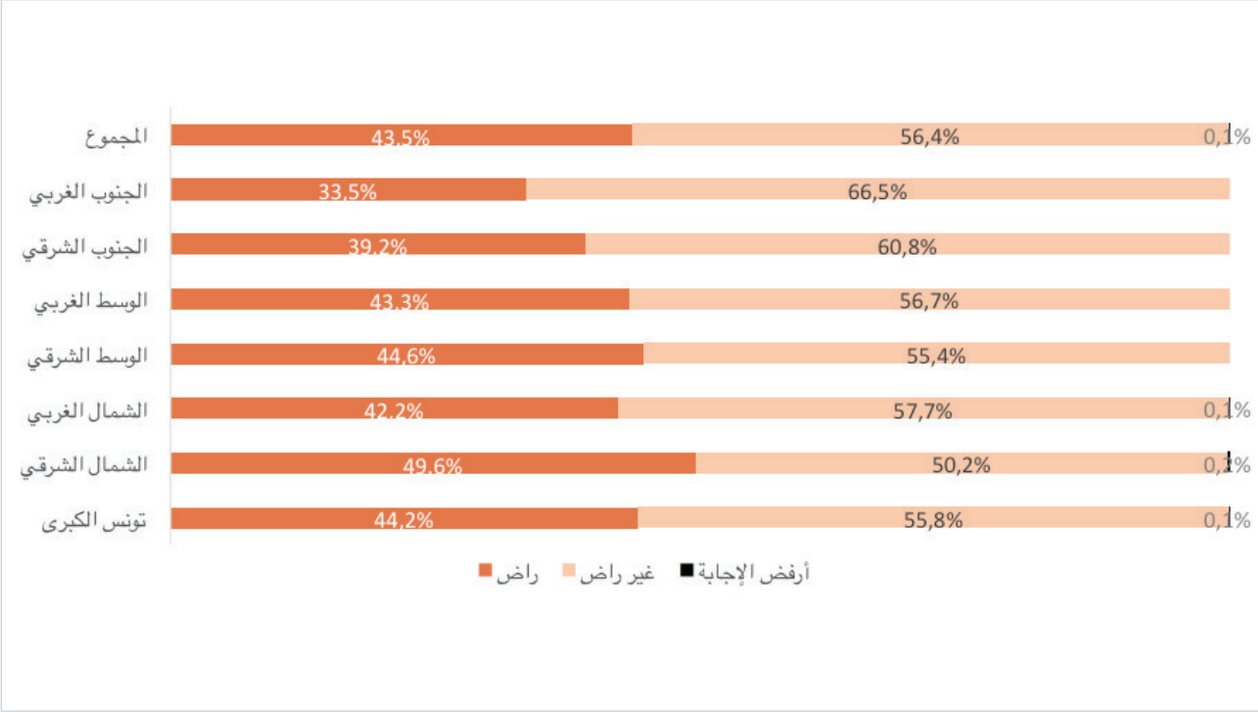

ومن جهة أخرى أفاد 80,8 بالمائة ممّن استفاد من خدمات المستشفى خلال 12 شهر السابقة للمسح أنّ الأدوية لم تكن متوفّرة بكميات كافية، 59,9 بالمائة صرّحوا أنّ المعدّات التي يحتاجها المرضى لم تكن متوفّرة وكافية و57,4 بالمائة أقروا بانعدام المساواة في التعامل مع الأفراد عند تلقّي الرعاية الصحية.

رسم بياني 19 : الظروف والخدمات المقدمة من قبل المستشفى خلال الزيارة الأخيرة

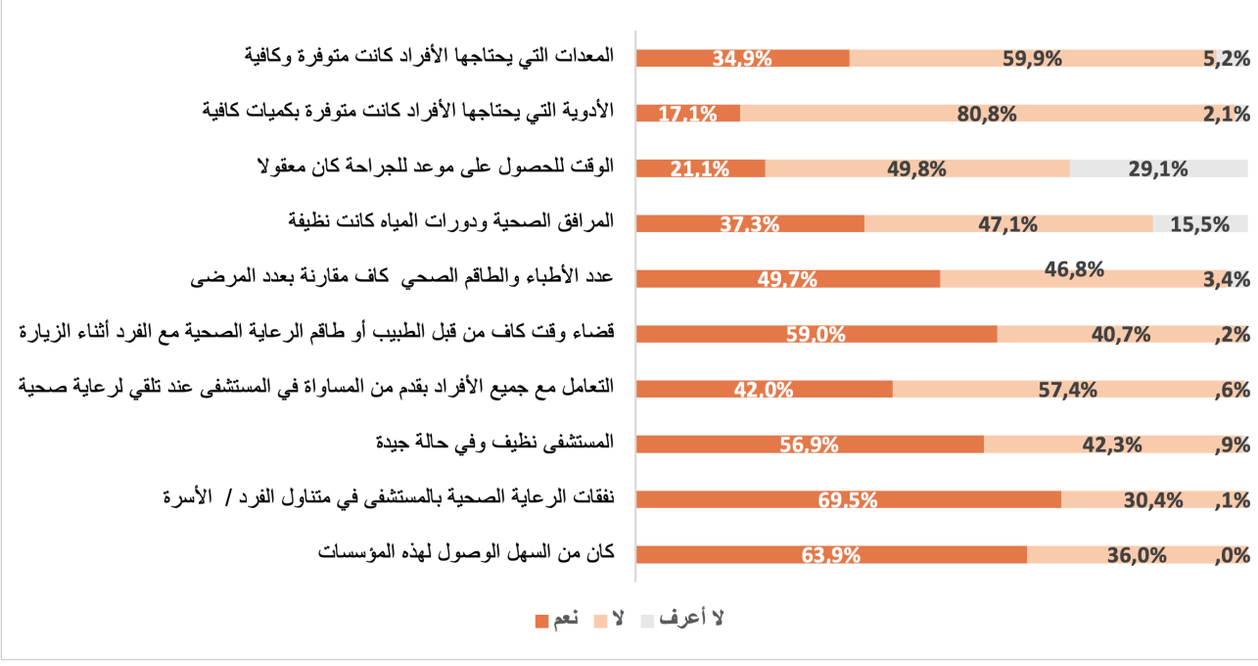

4.6 خدمات العلاج من الكورونا

أفاد 21,3 بالمائة من السكّان أنّهم أصيبوا بعوارض فيروس كورونا منذ بداية الجائحة أي قرابة 1,8 مليون ساكن (من بين هؤلاء 53,9 بالمائة صرّحوا أنّهم لم يقوموا بالاتصال بأحد المرافق الصحية للعلاج، في حين صرّح 46,1 بالمائة بتلقيهم العلاج). 8 مصابين من جملة 10 عبروا عن رضاهم عن الخدمات المقدّمة للعلاج من الكورونا، في حين عبّر 2 من جملة 10 مصابين تلقوا العلاج عن عدم رضاهم ويعود عدم الرضا أساسا للنّقص في الأكسجين (58,5 بالمائة)، ونقص العناية من قبل الإطار الطبي والشبه الطبي (52,4 بالمائة) ثم الاكتظاظ (49,5 بالمائة).

رسم بياني 20 : أسباب عدم الرضا عن الخدمات المقدّمة للعلاج من الكورونا

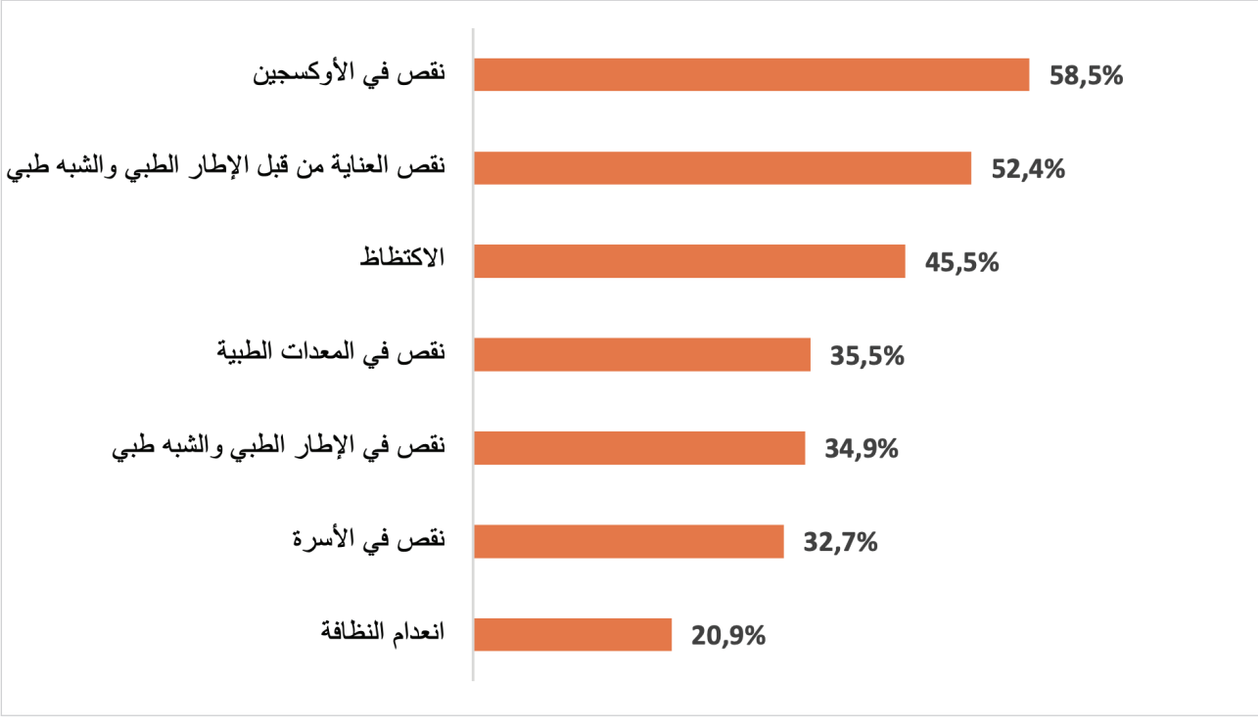

7. الحوكمة والتغطية الصحيّة والرعاية الاجتماعية

عبّر 68,5 بالمائة من بين المنخرطين في الصندوق الوطني للتأمين عن المرض عن رضاهم عن الخدمات المقدّمة من قبل الصندوق في حين صرّح 21,9 بالمائة بعدم رضاهم عن ذلك.

وقد اختلفت أسباب عدم الرضا حيث أنّ عدم تغطية بعض الخدمات الطبية والاستشفائية من طرف الصندوق يحتلّ المرتبة الأولى بنسبة 63 بالمائة ثمّ يليه التّأخير في عمليّة الاستخلاص بنسبة 55 بالمائة والتأخير في إعداد وثائق التعهد بتغطية الخدمات (32 بالمائة) والاكتظاظ بالمكاتب (26 بالمائة).

رسم بياني 21 : توزع نسب رضا السكّان المنخرطين بالصندوق الوطني للتأمين عن المرض حسب الأقاليم

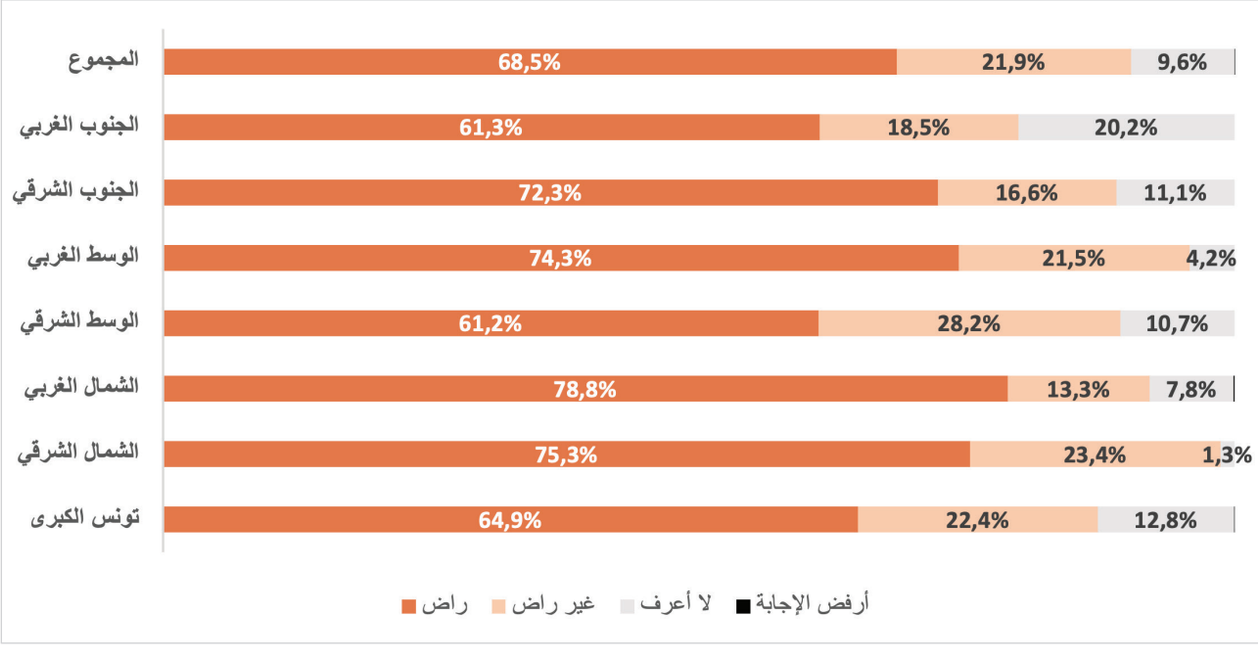

أفاد 14,6 بالمائة فقط من السكان أنهم اتصلوا بإحدى المؤسسات التي تعنى بالمساعدات والإعانات والرعاية الاجتماعية خلال 12 شهرا السابقة للمسح مسجلة بذلك ارتفاعا مقارنة بمسح سنة 2017 حيث كانت هذه النسبة تمثل 10 بالمائة. هذا وقد صرّح 18 بالمائة ممن اتصلوا بهذه المؤسسات أنّهم تلقّوا مساعدات اجتماعيّة خلال جائحة كورونا، أغلبهم دون مستوى تعليمي.

وبصفة عامّة عبّر44,1 بالمائة من السكّان الذين اتصلوا بمؤسسات الرعاية الاجتماعية عن ثقتهم في هذه المؤسسّات مقابل 38,4 بالمائة سنة 2017. أمّا عن مسألة الرضا من عدمه عن الخدمات التي تقدّمها فقد عبر 30,6 بالمائة من السكان عن رضاهم.

رسم بياني 22 : توزع نسب رضا السكّان عن خدمات المؤسسات التي تعنى بالمساعدات والإعانات والرعاية الاجتماعية حسب الأقاليم

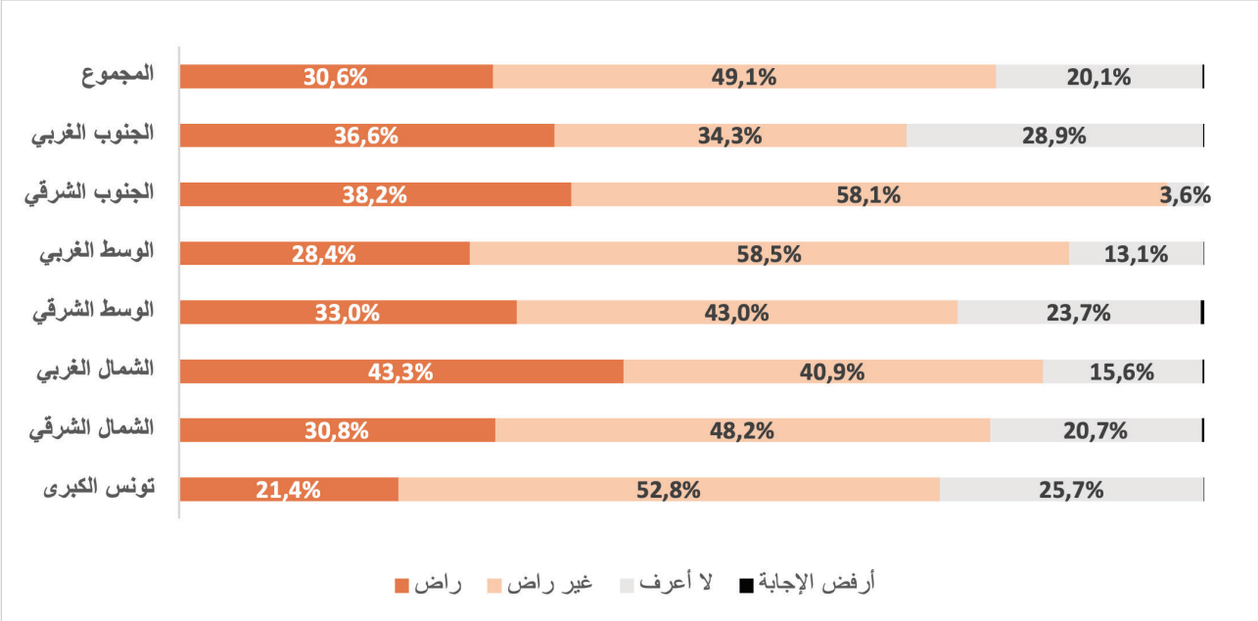

8. الحوكمة وقطاع التربية والتعليم

أفرزت نتائج المسح أن 25 بالمائة من السكان قاموا بالاتصال بالمؤسسات التربوية العمومية خلال 12 شهر السابقة للمسح. وعبر 77 بالمائة ممن قام بالاتصال عن ثقتهم في مختلف المؤسسات التربوية العمومية بالمنطقة التي يقطنونها.

1.8 التّعليم الابتدائي العمومي

صرح 19,9 بالمائة من السكان أن لديهم أبناء أو من في كفالتهم يدرسون بالمدارس الابتدائية العمومية، وقد عبّر71,7 بالمائة من بينهم عن رضاهم على الخدمات المسداة من طرف هذه المؤسّسات في المناطق التي يقطنونها وقد كانت هذه النسبة تمثل 72,6 بالمائة من خلال مسح 2017 و63,8 بالمائة سنة 2014.

رسم بياني 23 : توزع السكان الذين لديهم أبناء أو من في كفالتهم يدرسون في المدرسة الابتدائية العمومية حسب نسب الرضا عن خدماتها والأقاليم

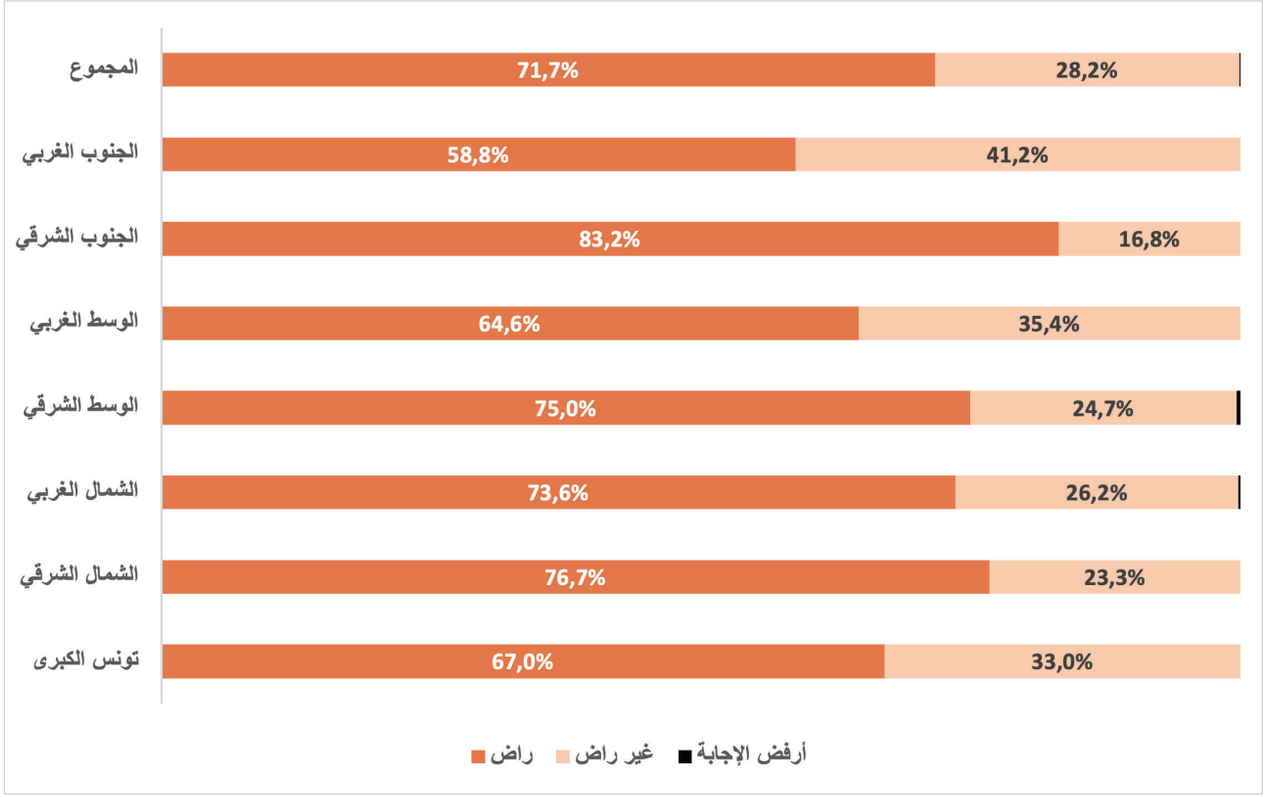

كما أفاد 59,7 بالمائة من السكان الذين لديهم أو في كفالتهم أبناء يدرسون بالمدرسة الابتدائية العمومية أن نفقات المدرسة (نفقات الترسيم، الكتب والأدوات المدرسية والنقل) ليست في المتناول، وترتفع هاته النسبة خاصّة بإقليم الوسط الغربي (78,5 بالمائة). كما صرّح 16,2 بالمائة أنه لا يمكن الوصول إلى المدرسة في أقل من نصف ساعة وترتفع هذه النسبة بإقليم الشمال الغربي والوسط الغربي لتبلغ على التوالي 29,7 و25,9 بالمائة.

رسم بياني 24 : نظرة السكان الذين لديهم أبناء يدرسون في المدرسة الابتدائية وموافقتهم على مختلف خدماتها

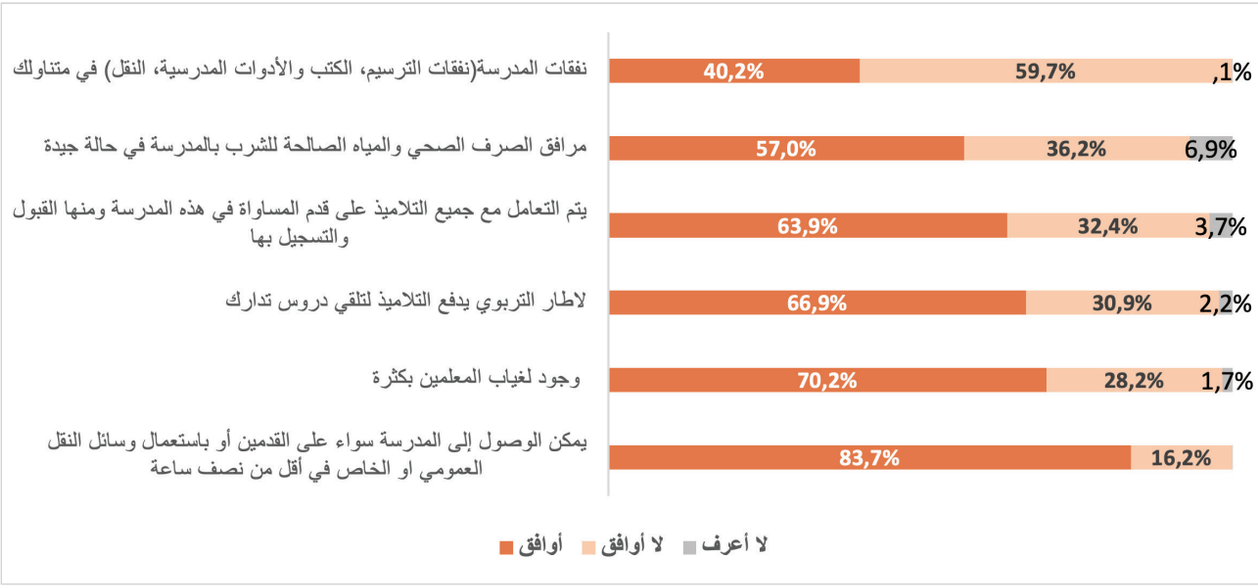

2.8 المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية

صرح 18 بالمائة من السكان أنهم يدرسون أو لديهم أبناء يدرسون بالمدارس الإعدادية العموميّة أو المعاهد الثانوية، وقد عبر 63,7 بالمائة من بينهم عن رضاهم عن الخدمات المسداة من طرف هذه المؤسّسات.

رسم بياني 25 : توزع السكان الذين يدرسون أو لديهم أبناء يدرسون بالمدرسة الإعدادية العمومية أو المعهد الثانوي العمومي حسب نسب الرضا عن خدماتها والأقاليم

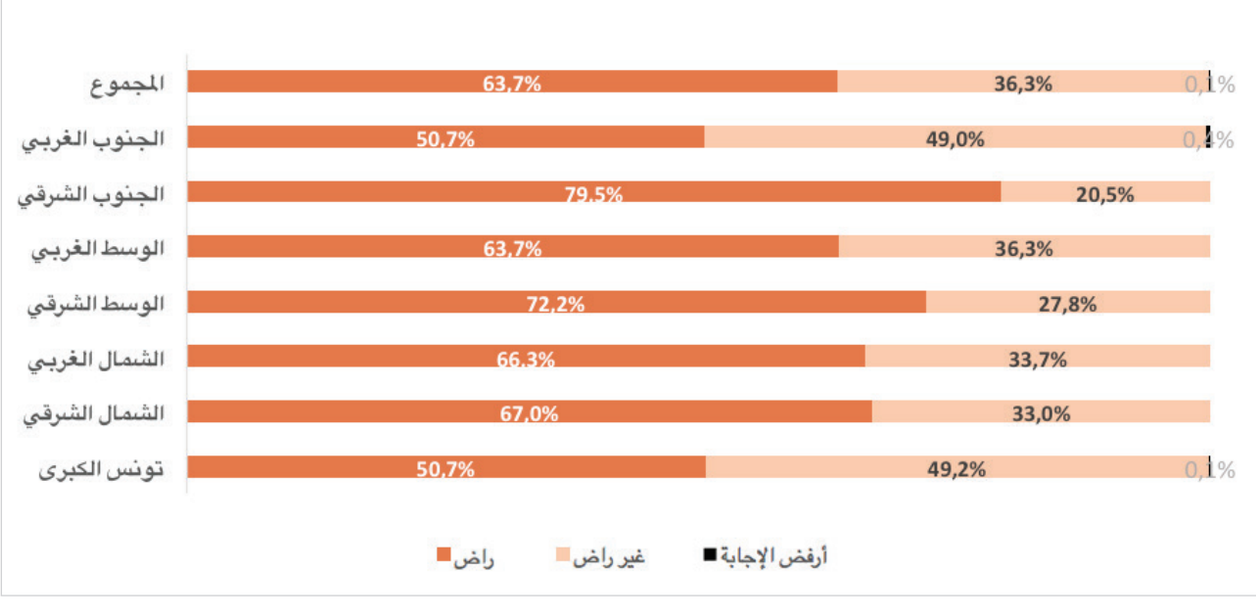

ومن جهة أخرى أفاد 61,3 بالمائة من السكان المعنيين بخدماتها أن نفقات المدرسة الإعدادية العمومية أو المعهد الثانوي (نفقات الترسيم، الكتب والأدوات المدرسية والنقل) ليست في المتناول و ترتفع هذه النسبة بمناطق الوسط الغربي (80 بالمائة)، و يرى قرابة 66 بالمائة أنه يتم دفع التلاميذ لتلقي دروس التدارك من قبل الإطار التربوي ويعتبر 64 بالمائة أن غيابات المدرسين كثيرة و قرابة 60 بالمائة صرّح أنّه لا توجد إحاطة جيّدة بالتلاميذ خلال ساعات الفراغ.

رسم بياني 26 : السكان الذين لهم أبناء يدرسون في المدرسة الإعدادية أو المعهد الثانوي العمومي وموافقتهم على مختلف خدماتها

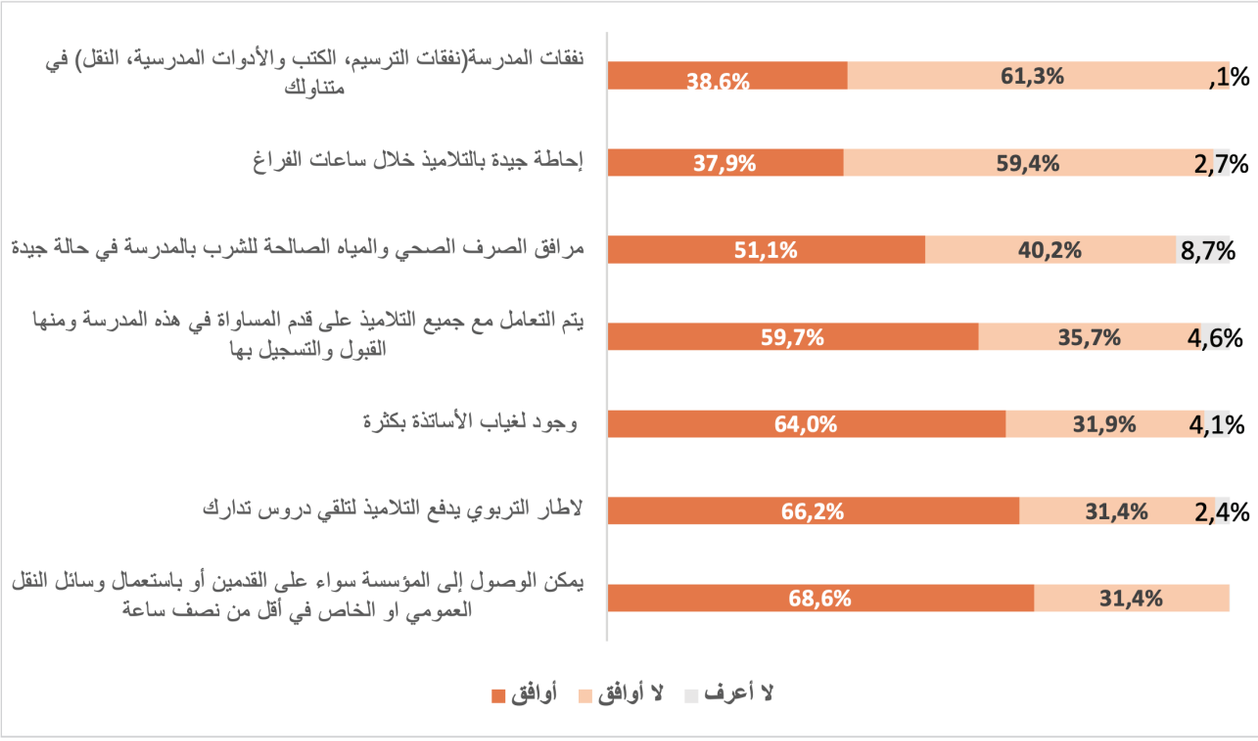

3.8 التعليم العالي

أفاد هذا المسح أنّ 7,1 بالمائة من المستجوبين يدرس أو أحد أبنائه يدرس بالمؤسّسات الجامعيّة العمومية، وتبيّن أن 78 بالمائة من بينهم عبّروا عن رضاهم عن الخدمات المسداة من طرف هذه المؤسّسات.

رسم بياني 27 : توزع نسب رضا السكان الذين يدرسون أو لديهم أبناء يدرسون بالمعهد العالي العمومي أو الكلية العمومية حسب الرضا عن الخدمات الجامعية والأقاليم

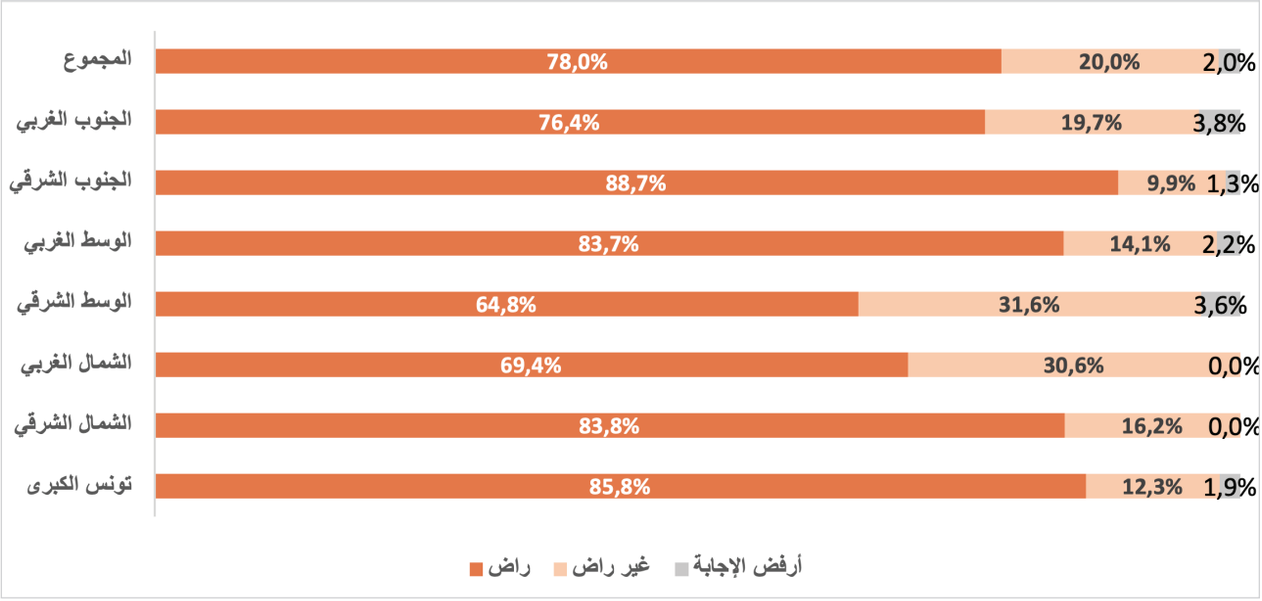

عبّر 20 بالمائة من السكان الذين يدرسون أو لديهم أبناء يدرسون بالمؤسّسات الجامعيّة عن عدم رضاهم عن الخدمات المسداة من قبل المؤسسات الجامعية، ويعود ذلك أساسا إلى كيفيّة إسناد المنح والقروض الجامعية بنسبة 48,6 بالمائة، والنقص في التأطير بنسبة 41 بالمائة وضعف المستوى البيداغوجي لبعض المدرّسين بنسبة 38,8 بالمائة.

رسم بياني 28 : توزع السكان الذين يدرسون أو لديهم أبناء يدرسون بالمعهد العالي العمومي أو الكلية العمومية وعبروا عن عدم رضاهم حسب أسباب عدم الرضا

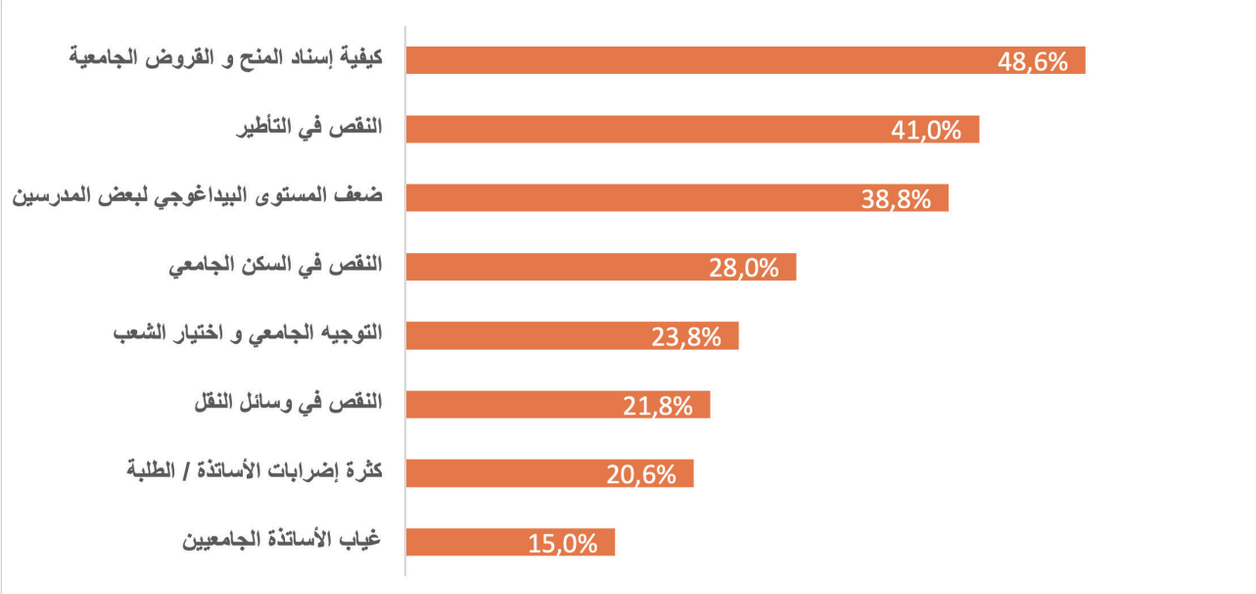

4.8 الانقطاع المدرسي

لدى الذكور

صرّح 22,8 بالمائة من السكان الذين لديهم أبناء ذكور أنهم انقطعوا عن الدراسة، وتبلغ هذه النسب اقصاها في الشمال الغربي (31,9 بالمائة) والجنوب الشرقي (30,9 بالمائة). ويعود سبب الانقطاع بالأساس إلى الفشل في الدراسة بنسبة 50,6 بالمائة، العزوف التّام عن الدراسة بنسبة 40 بالمائة وعدم قدرة الأسرة على تحمّل المصاريف بنسبة 19,5 بالمائة.

جدول 5 : توزع السكان الذين صرحوا أن لديهم أبناء ذكور انقطعوا عن الدراسة حسب أسباب الانقطاع والأقاليم

الأقاليم	الفشل في الدراسة	عزوف تام عن الدراسة	مساعدة أفراد الأسرة في نشاطهم	لا تستطيع الأسرة تحمل مصاريف الدراسة	الهجرة الغير نظامية (الحرقة)	الالتحاق بالتكوين المهني
تونس الكبرى	% 47,1	% 31,6	% 14,7	% 6,2	% 0,1	% 27,6
الشمال الشرقي	% 47,7	% 45,7	% 7,2	% 20,7	% 0,0	% 11,5
الشمال الغربي	% 63,5	% 43,4	% 7,8	% 17,1	% 0,0	% 13,7
الوسط الشرقي	% 52,9	% 38,9	% 10,0	% 21,5	% 1,4	% 20,5
الوسط الغربي	% 51,2	% 40,7	% 11,8	% 35,5	% 1,7	% 9,1
الجنوب الشرقي	% 40,2	% 40,4	% 8,3	% 26,7	% 0,9	% 18,6
الجنوب الغربي	% 53,0	% 53,6	% 4,6	% 15,1	% 1,8	% 19,9
المجموع	% 50,6	% 40,0	% 10,1	% 19,5	% 0,7	% 18,0

لدى الإناث

أما فيما يخصّ ظاهرة الانقطاع المدرسي لدى الإناث، فقد صرّح 13,5 بالمائة من السكان الذين لديهم بنات أنهن انقطعن عن الدراسة، وتبلغ هذه النسب أقصاها في الوسط الغربي والجنوب الشرقي (حوالي 18 بالمائة). ويعود سبب الانقطاع بالأساس إلى الفشل في الدراسة بنسبة 51,4 بالمائة، إلى العزوف التّام عن الدراسة بنسبة 29,7 بالمائة وعدم قدرة الأسرة على تحمّل المصاريف بنسبة 28,9 بالمائة.

جدول 6 : توزع السكان الذين صرحوا أن لديهم أبناء إناث انقطن عن الدراسة حسب أسباب الانقطاع والأقاليم

الأقاليم	الفشل في الدراسة	عزوف تام عن الدراسة	مساعدة أفراد الأسرة في نشاطهم	لا تستطيع الأسرة تحمل مصاريف الدراسة	تخوفات الأسرة من تنقلاتها بين المنزل والمدرسة	الهجرة الغير نظامية (الحرقة)	الالتحاق بالتكوين المهني
تونس الكبرى	% 48,9	% 21,5	% 8,7	% 20,3	% 3,8	% 0,0	% 14,0
الشمال الشرقي	% 62,0	% 29,4	% 9,6	% 20,3	% 0,0	% 0,0	% 9,4
الشمال الغربي	% 57,3	% 34,8	% 3,4	% 23,5	% 3,5	% 0,0	% 8,4
الوسط الشرقي	% 50,1	% 24,0	% 18,0	% 38,0	% 11,3	% 0,0	% 9,3
الوسط الغربي	% 55,3	% 34,0	% 16,4	% 42,1	% 2,4	% 0,0	% 5,4
الجنوب الشرقي	% 35,8	% 40,7	% 11,9	% 29,4	% 0,0	% 0,0	% 10,1
الجنوب الغربي	% 57,9	% 37,4	% 8,8	% 17,7	% 1,9	% 0,0	% 16,0
المجموع	% 51,4	% 29,7	% 11,6	% 28,9	% 4,1	% 0,0	% 10,1

9. الحوكمة والقطاعات الأخرى

1.9 الاتصال بالمرافق العمومية والثقة بها

تشير الإحصائيات المتعلقة بنسبة السكان الذين اتصلوا بالمرافق العمومية إلى أن قطاعات الصحة والتربية والجباية ثم الأمن تستأثر بالنصيب الأكبر من الزيارات وذلك بنسب تناهز على التوالي 44,7 بالمائة و25,1 بالمائة و18,7 بالمائة و17,3 بالمائة. والجدير بالملاحظة أن نسب الاتصال بمختلف المرافق تراجعت مقارنة بمسح 2017 وربما يعود ذلك في جزء منه إلى انتشار جائحة كورونا.

رسم بياني 29 : توزع السكان الذين اتصلوا بمرفق عمومي خلال 12 شهر السابقة للمسح حسب المرفق

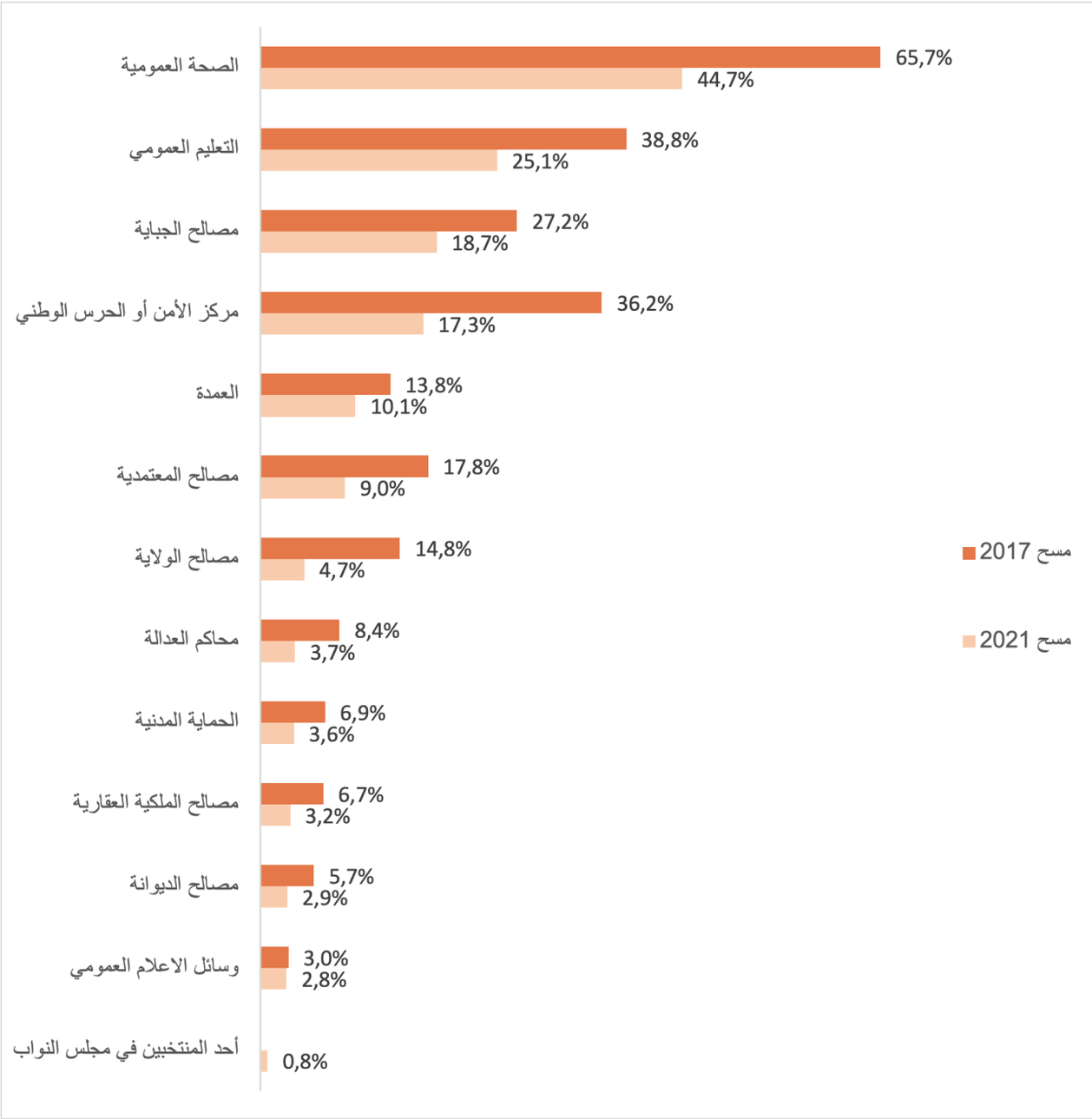

تختلف نسب ارتياد المرافق العمومية حسب الجنس، حيث تزور النساء أساسا قطاعات الصحة والتعليم، في حين يتعامل الرجال بنسب أعلى من النساء مع مراكز الأمن والحماية المدنية ومحاكم العدالة والجباية والديوانة والملكية العقارية ووسائل الإعلام. كما تختلف نسب الارتياد حسب المستوى التعليمي حيث يرتاد ذوو المستوى العالي، بدرجة أكثر نسبيا، مؤسسات التربية والتعليم والجباية ووسائل الإعلام والملكية العقارية، في حين يزور ذوو المستوى التعليم الابتدائي، بدرجة اعلى نسبيا، المعتمدية والولاية، ويزور من ليس لهم مستوى تعليمي مؤسسات المساعدات الاجتماعية والصحة العمومية.

جدول 7 : توزع السكان الذين اتصلوا بالمرفق العمومي حسب الجنس والمستوى التعليمي خلال 12 شهرا السابقة للمسح (%)

السكان الذين اتصلوا بمرفق عمومي	وسائل الاعلام	الرعاية الاجتماعية	الجباية	التربية والتعليم	الصحة	الرعاية الاجتماعية	الأمن	الديوانة
ذكور	3.3	15.6	25.3	23.0	40.9	23.4	4.9	4.2
اناث	2.4	13.6	12.4	27.0	48.3	11.6	2.7	1.7
لا شيئ	0.6	24.2	5.7	9.5	61.9	7.5	3.4	0.4
ابتدائي	1.1	21.7	14.1	23.4	51.0	11.8	4.2	1.4
ثانوي	3.1	11.1	21.1	25.9	41.9	21.4	3.9	3.3
مهني	1.9	6.6	17.9	17.4	35.2	14.3	1.3	5.9
عالي	6.5	5.8	29.9	38.5	30.1	24.0	3.4	5.9
المجموع	2.8	14.6	18.7	25.1	44.7	17.3	3.7	2.9

2.9 الثقة في المرافق العمومية

وفيما يتعلق بالثقة في المرفق العمومي، فقد حظي قطاع التعليم بأكبر نسبة ثقة (77 بالمائة) يليه الحماية المدنية والجباية بنسبة 74 بالمائة ومصالح الملكية العقارية بنسبة 69,5 بالمائة والأمن بنسبة 61,2 بالمائة.

جدول 8 : توزع السكان الذين اتصلوا بمختلف المرافق العمومية خلال12 شهر السابقة للمسح حسب درجة الثقة وسنة المسح

المرافق	سنة 2021		سنة 2017		سنة 2014	
	نسبة السكان الذين اتصلوا بالمرفق خلال 12 شهر السابقة للمسح (%)	نسبة السكان الذين اتصلوا وعبروا عن ثقتهم (%)	نسبة السكان الذين اتصلوا بالمرفق خلال 12 شهر السابقة للمسح (%)	نسبة السكان الذين اتصلوا وعبروا عن ثقتهم (%)	نسبة السكان الذين اتصلوا بالمرفق خلال 12 شهر السابقة للمسح (%)	نسبة السكان الذين اتصلوا وعبروا عن ثقتهم (%)
الأمن	17,3	61,2	36,2	74,2	26,1	66,0
الحماية المدنية	3,6	74,2	6,8	84,0	5,5	76,0
مصالح الولاية	4,7	40,3	14,8	62,0	17,3	45,0
مصالح المعتمدية	9,0	38,6	17,8	58,2	22,9	39,0
محاكم العدالة	3,7	46,5	8,4	71,9	7,2	53,0
الجباية	18,7	74,2	27,2	78,1	24,0	75,0
مصالح الديوانة	2,9	49,4	5,7	56,1	5,7	65,0
الملكية العقارية	3,2	69,5	6,7	79,3	6,1	56,0
وسائل الإعلام	2,8	53,0	3,0	62,8	5,1	77,0
الصحة	44,7	55,0	65,7	61,8	67,0	54,0
التعليم	25,1	77,0	38,8	73,0	37,1	67,0
الرعاية الاجتماعية	14,6	44,1	10,2	38,4	9,1	31,0

10. الأمن و السلم في الحياة العامة

1.10 الثقة في القطاع الأمني

أفاد المسح أنّ 17,3 بالمائة من السكان اتصلوا بقطاع الأمن (الشرطة والحرس الوطني) خلال 12 شهر السابقة للمسح مقابل 36,2 بالمائة خلال مسح سنة 2017 . أما عن الثقة في المرفق الأمني فقد حظي بثقة 61,2 بالمائة من السكان البالغين من العمر 18 سنة فما فوق والذين قاموا بالاتصال بالمرفق الأمني مسجلة بذلك تراجع يقدّر بـ 13 نقطة مقارنة بمسح 2017 .

رسم بياني 30 : توزع السكان الذين اتصلوا بمراكز الأمن خلال 12 شهر السابقة للمسح حسب درجة الثقة في الشرطة والحرس الوطني والأقاليم

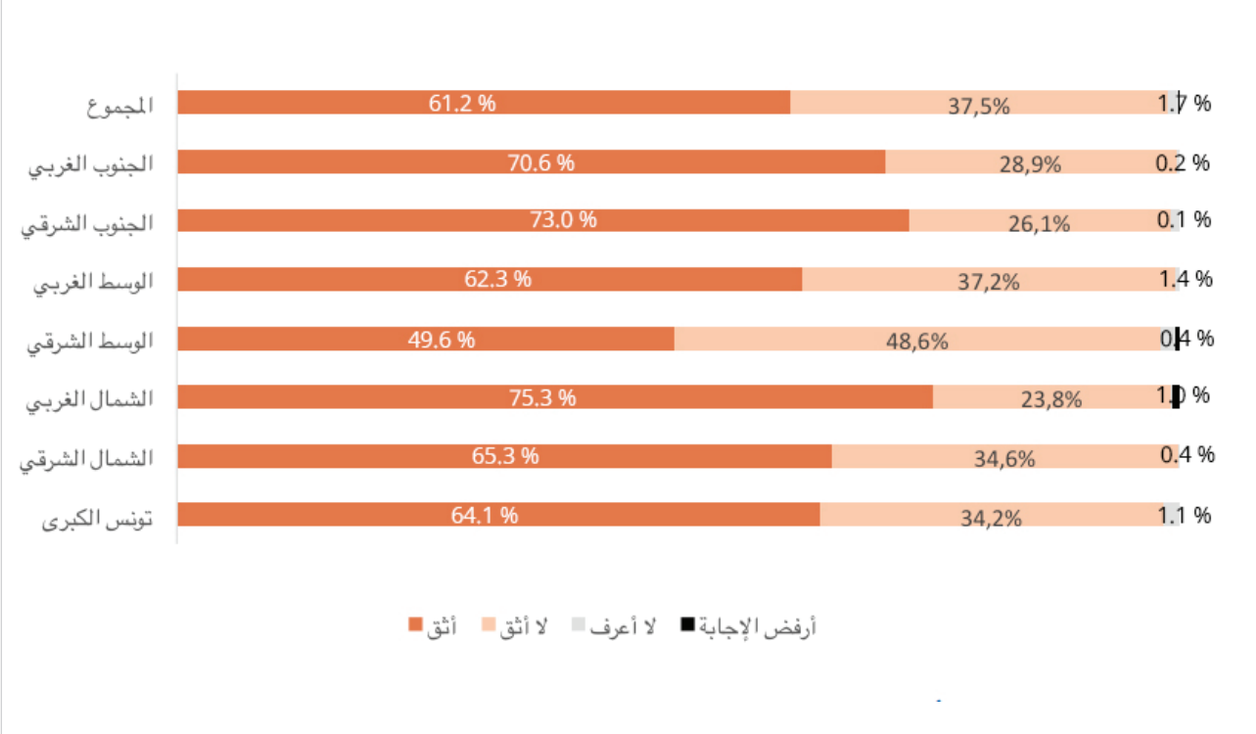

2.10 الشعور بالأمان

أما في ما يخص الشعور بالأمان فقد عبّر 91,7 بالمائة من السكان عن شعورهم بالأمان عند وجودهم بالمنزل ليلا، في حين عبّر 72 بالمائة من السكان عن شعورهم بالأمان عند المشي ليلا بمفردهم في منطقتهم (83,9 بالمائة بالنسبة للذكور و60,8 بالمائة بالنسبة للإناث) مع العلم أنّ هذه النسبة تقلّصت مقارنة بسنة 2017 التي سجّلت 78,8 بالمائة.

كما بين هذا المسح تراجع الشعور بالأمان في الأماكن العمومية بـ حوالي8 نقاط مقارنة بـ 2017 لتصبح في حدود 81,5 بالمائة. هذا وقد سجلت نتائج المسح تباينا بين الإناث والذكور على مستوى الشعور بالأمان داخل

وسائل النقل وعند محطّات الانتظار أو في المقاهي وفي الأماكن العمومية بصفة عامّة، حيث عبرت 23,9 بالمائة من النساء عن عدم شعورهن بالأمان في الأماكن العمومية، مقابل 11,4 بالمائة من الرّجال.

ويُرجع المستجوبون شعورهم بعدم الأمان في الأماكن العمومية أساسا إلى قلّة الدوريات الأمنيّة بنسبة 27 بالمائة والنقص في أعوان الأمن في الشوارع بنسبة 25,2 بالمائة.

رسم بياني 31 : توزع السكان الذين لا يشعرون بالأمان في الأماكن العمومية حسب أسباب عدم الشعور بالأمان

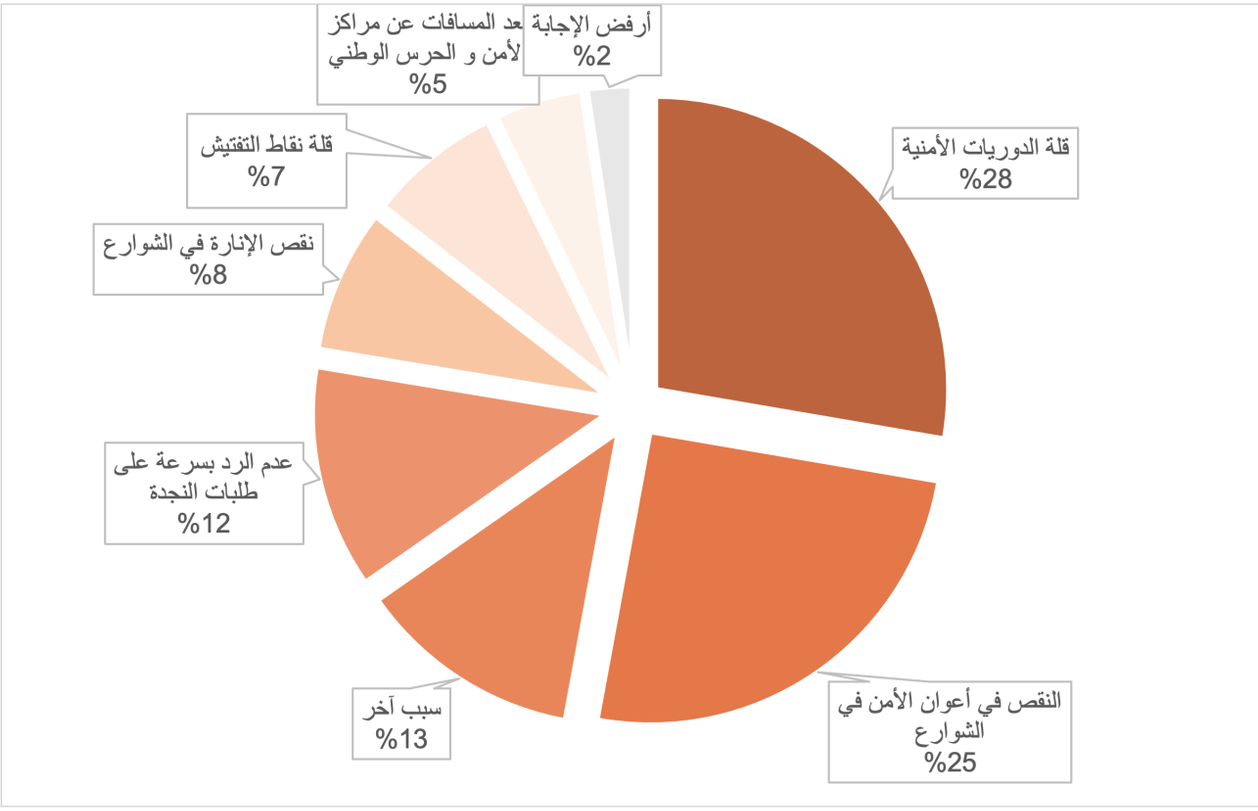

3.10 انتشار الجريمة والعنف بمختلف أنواعه

وتعتبر **جرائم السرقة** من بين الجرائم الأكثر شيوعا حيث صرّح قرابة 69 بالمائة من السكان بوجود محاولات سرقة بالمناطق التي يقطنونها في حين صرّح 5,4 بالمائة أنهم تعرّضوا إلى عمليّة سرقة في المنزل أو في الشارع أو في مكان عمومي خلال 12 شهر السابقة للمسح.

وبالنسبة **لظاهرة العنف** فقد أفاد 51,6 بالمائة بوجود **عنف جسدي**[2] بالمنطقة التي يقطنونها كما أقر 33,7 بالمائة بانتشار **العنف ضدّ المرأة**. هذا وقد صرح 2بالمائة من مجموع السكان أنّهم تعرضوا للعنف الجسدي خلال 21 شهر السابقة للمسح (2,9 بالمائة ذكور و1,2 بالمائة إناث). 19,3 بالمائة من بين الذين تعرضوا للعنف

(2) ونعني بالعنف الجسدي التعرض للضرب، أو الصفع ، أو الدفع ، أو السقوط ، أو إطلاق النار ، أو الطعن ، أو الضرب بشيء ، أو التعرض لأشكال أخرى من العنف من المحتمل أن تسبب أذى جسديًا للمستجوب.

الجسدي صرحوا بأنّ من مارس عليهم العنف هو الزوج/الشريك الحالي أو السابق وتشهد هذه النسبة تباينا حسب الجنس إذ بلغت نسبة الإناث اللواتي تعرّضن للعنف من قبل الشريك 51,7 بالمائة من بين مجموع الإناث ضحايا العنف الجسدي (أي ما يقارب 27500 ضحية) مقابل 4,9 بالمائة من بين الرجال الذين تعرضوا للعنف من قبل الشريك (أي حوالي 5800 ضحية).

أما بخصوص **التحرش الجنسي**[3]، فقد أفاد 46,7 بالمائة من السكان أنّ هذا النوع من العنف موجود بالمنطقة التي يقطنونها في حين صرّح 2,9 بالمائة من مجموع السكان أنّهم تعرضوا للتحرش الجنسي خلال 12 شهر السابقة للمسح (0,9 بالمائة ذكور و4,8 بالمائة إناث)، و من بين الذين تعرضوا للتحرش الجنسي صرح 5,4 بالمائة بأن من مارسه عليهم هو الزوج/الشريك الحالي أو السابق وتشهد هذه النسبة أيضا تباينا حسب الجنس إذ بلغت نسبة الإناث اللواتي تعرّضن للتحرش من قبل الشريك 6,2 بالمائة من بين مجموع الإناث ضحايا التحرش الجنسي مقابل 0,7 بالمائة من بين الرجال.

كما أفرز المسح أنّ انتشار ظاهرة العنف النفسي[4] بمنطقتهم تجاوزت 60 بالمائة هذا وقد صرح 7,7بالمائة من السكان أنهم تعرضوا للعنف النفسي خلال 12 شهر السابقة للمسح (7,1 بالمائة ذكور و8,2 بالمائة إناث)، ومن بينهم 32,9 بالمائة تعرضوا لهذا النوع من العنف من طرف الزوج /الشريك الحالي أو السابق وتشهد هذه النسبة تباينا حسب الجنس إذ بلغت نسبة الإناث اللواتي تعرّضن للعنف النفسي من قبل الشريك 43,8 بالمائة من بين مجموع الإناث ضحايا العنف النفسي مقابل 19,8 بالمائة من بين الرجال.

رسم بياني 32 : توزع السكان الذين تعرضوا للعنف من قبل الزوج أو الشريك حسب طبيعة العنف والجنس

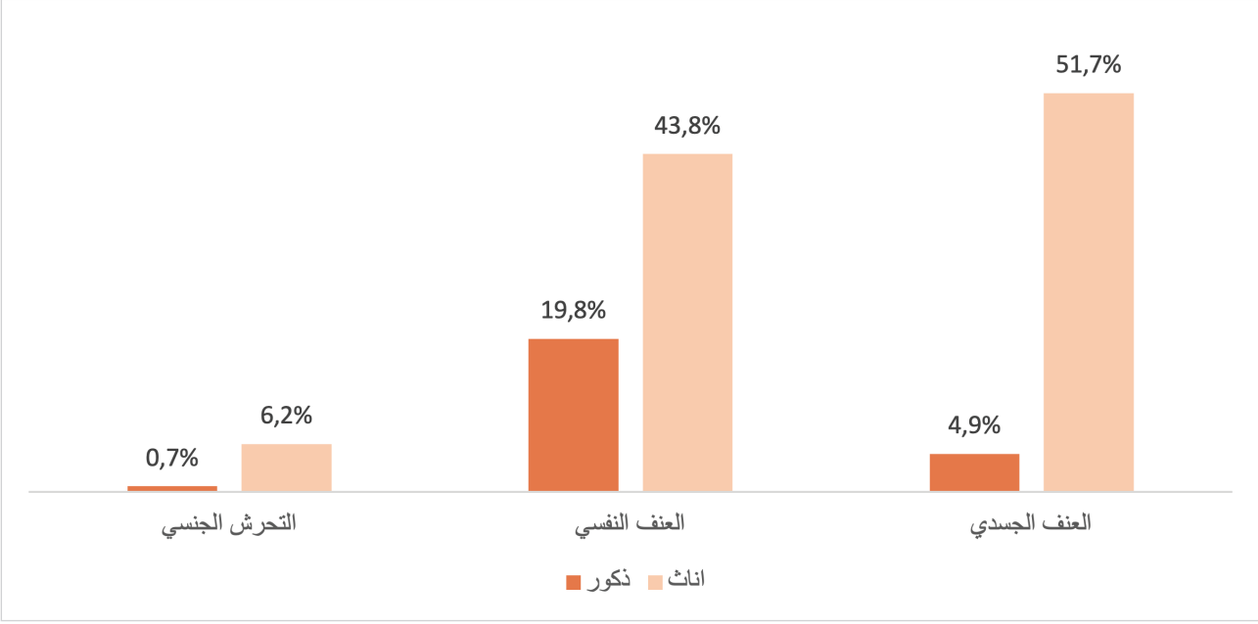

(3) ونعني بالتحرش الجنسي السلوك غير المرغوب فيه ذي الدلالة الجنسية الذي أساء للمستجوب أو أهانه أو أرهبه ، مثل عرض جنسي غير مرغوب فيه ، أو إيماءات أو تعليقات جنسية غير مرغوب فيها ، أو شخص اقترب منه بشكل غير لائق.

(4) نعني بالعنف النفسي أن يتعرض الأشخاص للإساءة النفسية في أسرهم أو علاقاتهم ، أو في أي مكان آخر ، مثل العمل أو المدرسة. على سبيل المثال، قد يقوم أحد أفراد الأسرة أو الشريك بأشياء لإخافة المستجوب أو هرسلته، مثل الصراخ وتحطيم الأشياء ، أو منعه من التحدث إلى رجال أو نساء آخرين بدافع الغيرة ، أو الإصرار على معرفة مكانه في جميع الأوقات.

4.10 المتساكنون والإبلاغ عن الجريمة أو العنف المسلط

يبقى **التحرش الجنسي** من المسكوت عنه إذ ورغم ارتفاع عدد ضحايا هذه الظاهرة تبقى نسبة الإبلاغ ضعيفة حيث أن 5,6 بالمائة فقط من بين المتضرّرين أبلغوا مراكز الأمن أو أي جهة أخرى، كما أنّ نسبة إبلاغ المتضرّرين من **العنف النفسي** لم تتجاوز11,4 بالمائة. وفيما يخص العنف الجسدي 57,4 بالمائة من المتضرّرين قاموا بإبلاغ الأمن أو جهة أخرى (المجتمع المدني، المصالح الاجتماعية للمنطقة...)، كما ان 52 بالمائة ممّن تعرّضوا لمحاولات السرقة قاموا بإبلاغ الأمن أو جهة أخرى.

رسم بياني 33 : توزع السكان ضحايا العنف خلال 12 شهر السابقة للمسح حسب الجهة التي تم اللجوء إليها

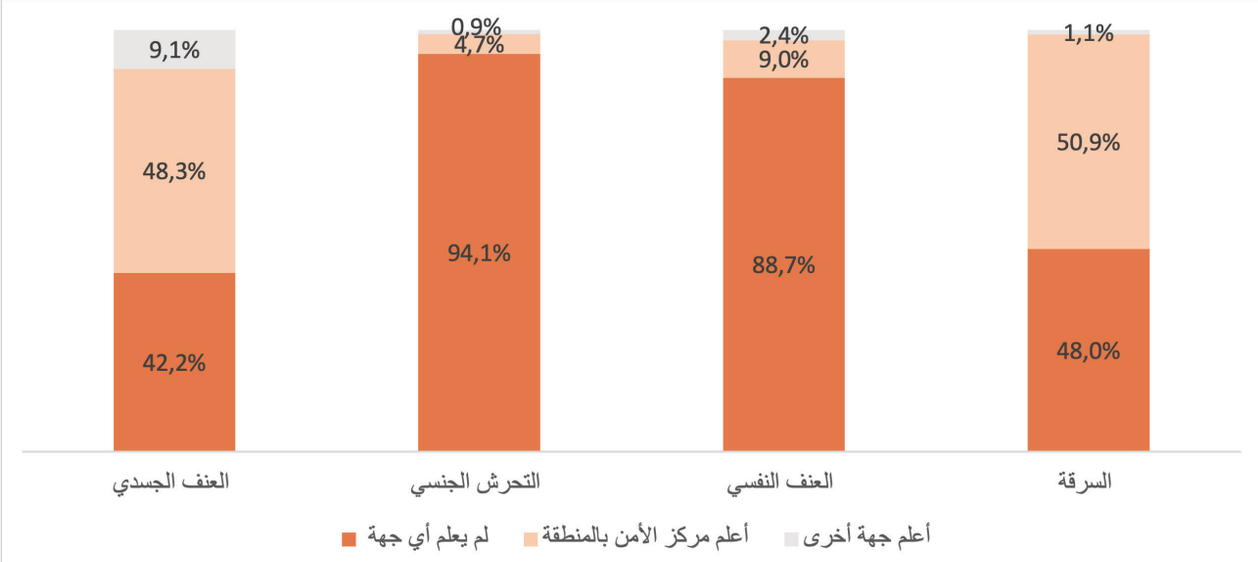

عبّر27,4 بالمائة من السكان ممّن تعرضوا للعنف الجسدي وقاموا بإبلاغ مراكز الأمن عن رضاهم عن كيفية تعامل قوات الأمن مع الحدث عند الإبلاغ عن العنف المسلّط عليهم، وكانت نسبة الرضا في حدود 25,1 بالمائة عند الإبلاغ عن السرقة. ومن ناحية أخرى عبّر44,9 بالمائة من السكان الذين تعرضوا للعنف النفسي والتجؤوا لمراكز الأمن عن رضاهم، وترتفع هذه النسبة الى 53 بالمائة لدى من تعرضوا للتحرش الجنسي.

إجمالا، أفاد حوالي 74 بالمائة من السكان أنّ تعامل قوات الأمن مع الجريمة وضمان السّلامة العامة لكل المتساكنين يتم بدرجة متوسطة او عالية الفاعلية، مع العلم أنّ هذه النسبة تراجعت بـ 8,5 نقطة مقارنة بمسح 2017.

رسم بياني 34 : توزع السكان حسب نظرتهم لمدى فاعلية قوات الأمن في التعامل مع الجريمة لضمان السّلامة العامة لكل المتساكنين

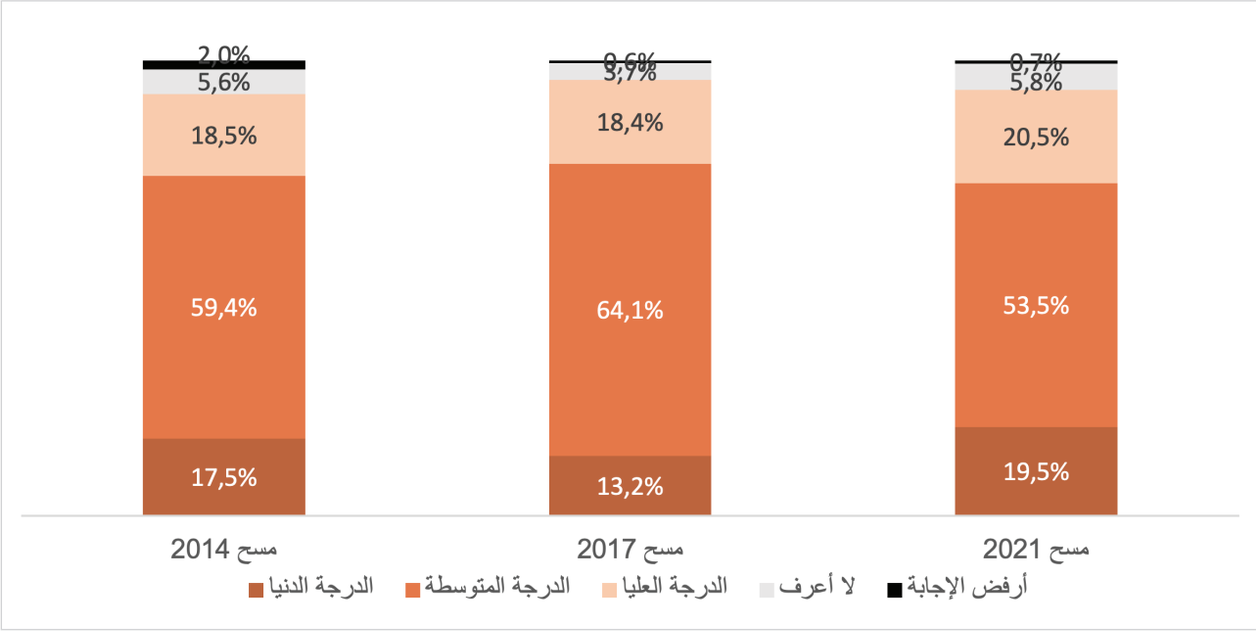

جدول 9 : توزع السكان ضحايا العنف حسب نسبة المتضررين خلال 12 شهر السابقة للمسح والجهة التي تم إعلامها ومدى الرضا عن التعامل الأمني

طبيعة العنف المسلط	نسبة المتضرّرين من العنف خلال 12 شهر السابقة للمسح	الجهة التي تمّ إعلامها					نسبة الرضا عن التعامل الأمني مع السكان الذين أعلموا مركز الأمن بالمنطقة
		لم يعلم أي جهة	أعلم مركز الأمن بالمنطقة	تقدم بشكوى إلى أقرب محكمة	أعلم جهة أخرى	أرفض الاجابة	
العنف الجسدي	%2,0	%42,2	%48,3	%6,3	%2,8	%0,4	%27,4
العنف النفسي	%7,7	%88,7	%9,0	%1,2	%1,2	--	%44,9
التحرش الجنسي	%2,9	%94,1	%4,7	%0,3	%0,6	%0,2	%53,0
السرقة	%5,4	%48,0	%50,9	%0,4	%0,6	--	%25,1

5.10 السكان وفض النزاعات

صرّح قرابة 5,4 بالمائة من السكان بأنهم واجهوا شخصيًا نزاعا خلال 24 شهرا الماضية، هذا وقد كانت أبرز المشاكل متعلقة بالأرض وشراء وبيع الممتلكات والنزاعات بين الجيران إذ خصّت على التوالي 31,3 بالمائة و17,8 بالمائة من جملة السكان الذين صرحوا بمواجهتهم لنزاع ما خلال 24 شهرا الماضية.

رسم بياني 35 : توزع السكان الذين عاشوا نزاعا خلال 24 شهر الماضية حسب نوع النزاع (يمكن لشخص واحد أن يعيش عدة نزاعات)

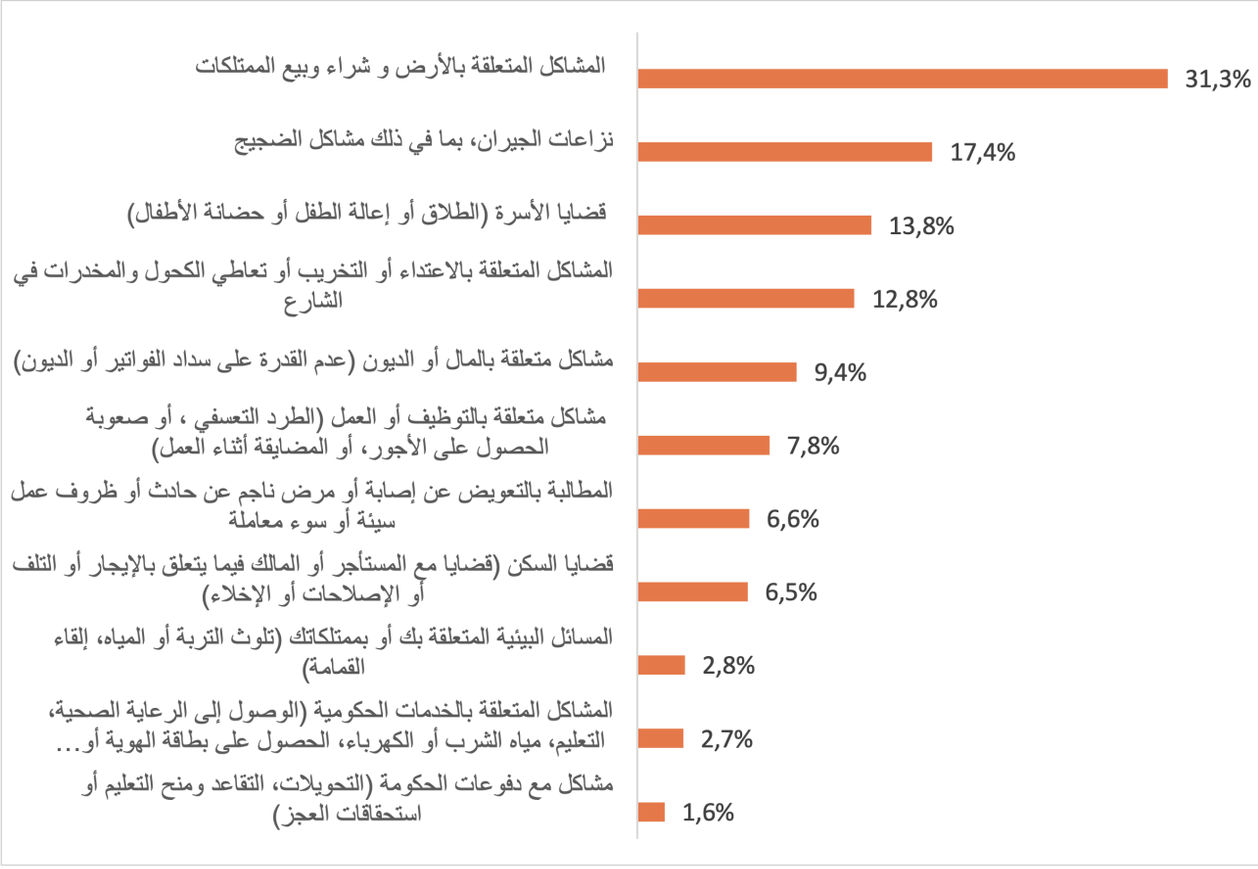

لِفض النزاعات يلتجأ الأفراد الذين عاشوا نزاعا ما خلال 24 شهرا الماضية أساسا إلى محاكم العدالة (70,2 بالمائة) وإلى خدمات محامي، مستشار قضائي أو مساعد قانوني (27,2بالمائة) و الى الحرس أو الشرطة (19,1 بالمائة) والسلطة المحلية (4,2بالمائة) و المجتمع المدني أو كبار الحومة/العرش (2 بالمائة) في حين صرح 12,1 بالمائة أنه لم يلتجئ إلى أي آلية لفض النزاع. هذا وقد تمكن قرابة 43,3 بالمائة من الذين عاشوا نزاعا خلال 24 شهر السابقة للمسح من فض النزاع، وكان 35,9 بالمائة بصدد التسوية و20,8 بالمائة لم يتوصلوا إلى ذلك.

11. السكان والبلدية

1.11 البلدية والرضا عن خدماتها

أفضت نتائج المسح الوطني حول نظرة السكان إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية لسنة 2021 الى أنّ 56,4 بالمائة من السكان عبّروا عن ثقتهم في المصالح البلدية بصفة عامة. كما قام 35,6 بالمائة من السكان بالاتصال بالبلدية خلال 12 شهر السابقة للمسح لقضاء شأن ما ومن بين هؤلاء 70,3 بالمائة عبّروا عن رضاهم كنتيجة لآخر اتصال.

رسم بياني 36 : توزع السكان حسب درجة ثقتهم بالبلديات والأقاليم

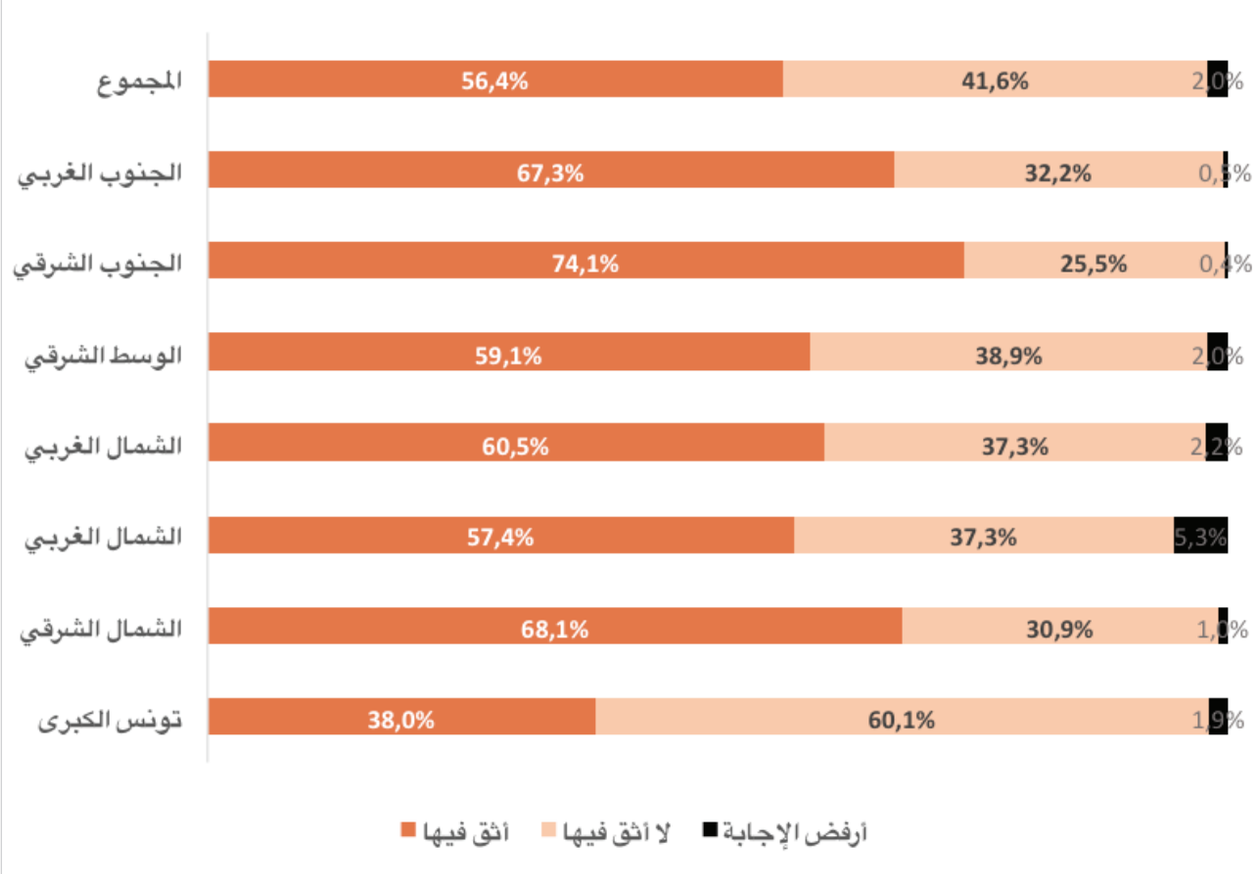

وبخصوص درجة رضا السكان عن الخدمات العامة المسداة من قبل البلدية، عبر أكثر من نصف المتساكنين عن عدم رضاهم عن الخدمات التي تقدّمها البلدية لا سيما وجود مناطق خضراء ومنتزهات عمومية بالحي إذ صرّح أكثر من 8 أفراد من جملة 10 على غياب أو انعدام تواجدها بأحيائهم.

رسم بياني 37 : توزع السكان حسب درجة الرضا عن مختلف خدمات البلدية وسنة المسح

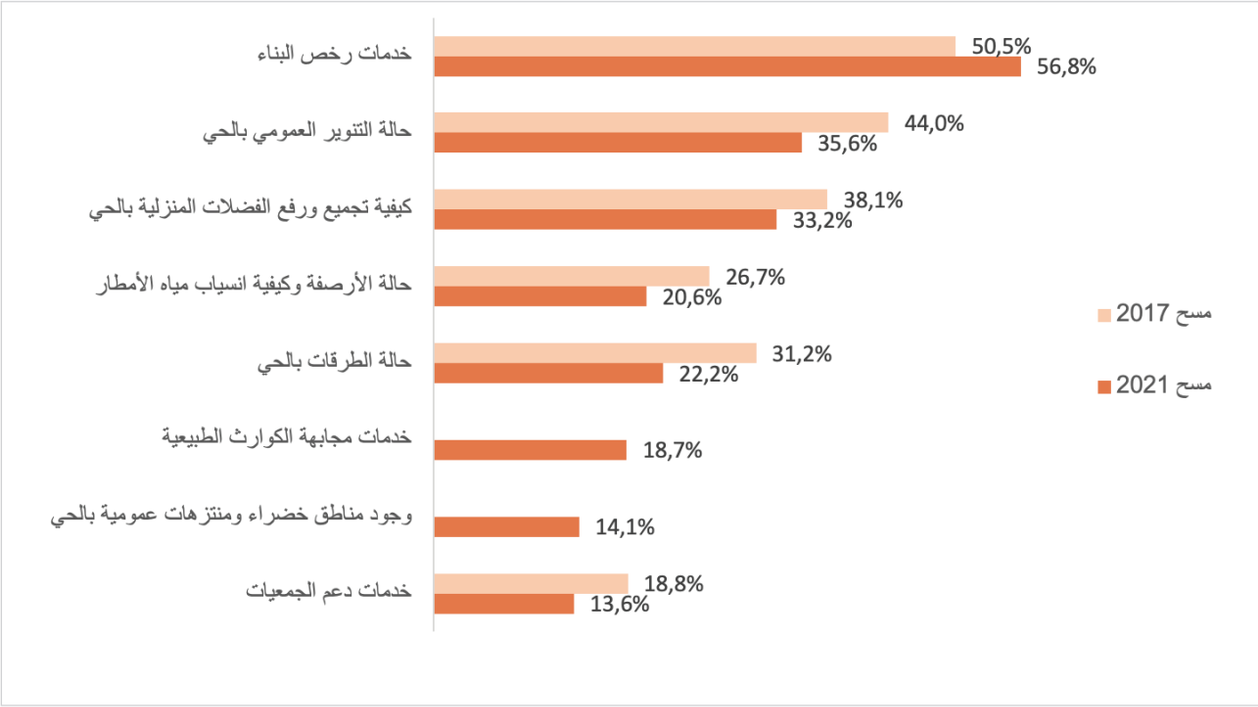

2.11 اهتمام السكان بالشأن البلدي

بيّن المسح أنّ 90,3 بالمائة من السكان لا يتابعون البلاغات والمناشير المعلّقة ببهو البلدية أو على صفحات التواصل الاجتماعي لها و96,2 بالمائة لا يحضرون اجتماعاتها. كما صرّح قرابة 98 بالمائة أنّهم لم يشاركوا في أي اجتماع بالبلدية من أجل مناقشة احتياجاتهم وتطوير الخدمات بمنطقتهم خلال 12 شهر السابقة للمسح. بالإضافة إلى ذلك 91 بالمائة من السكان لا يسعون إلى خلاص الأداء البلدي في صورة عدم تسلمهم الإشعار بالدفع.

رسم بياني 38 : توزع السكان حسب انخراطهم في مشاغل البلدية بمنطقتهم

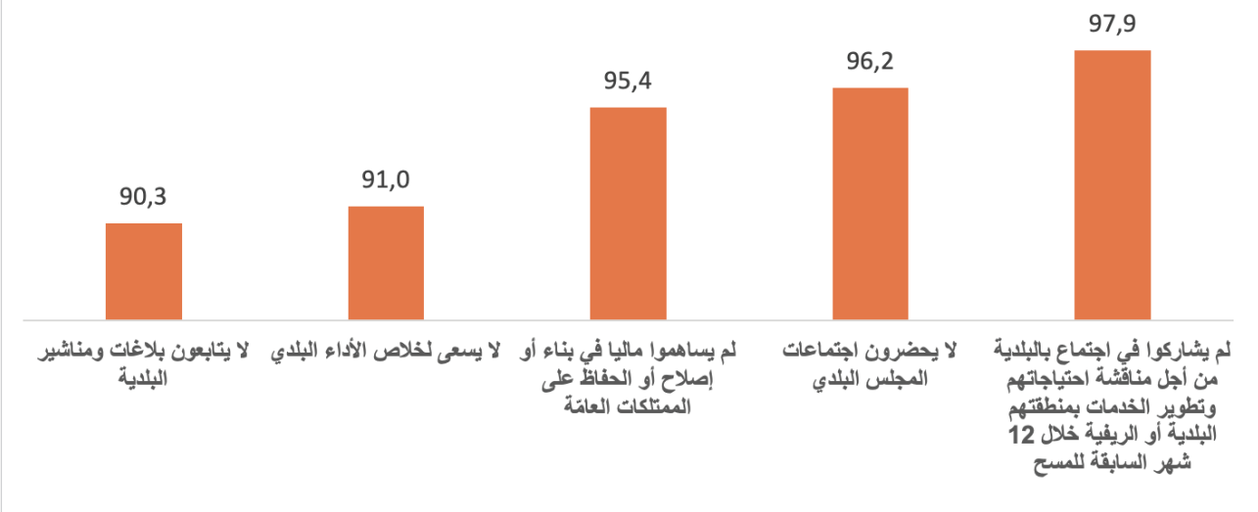

ولتحسين نوعية الحياة بالحي الذي يقطنه المتساكنون، يفرز المسح ثلاث إجراءات بلدية ذات أولوية يجب اتخاذها، تتعلّق بتحسين نوعية رفع الفضلات بنسبة 42,3 بالمائة وتحسين حالة الطرقات بالحي بنسبة 39,2 بالمائة والتكثيف من التنوير العمومي بنسبة 34,5 بالمائة وهي نفس الأولويات التي عبّر عنها المستجوبون سنة 2017.

من جهة أخرى، لا تزال الهوة بين المتساكنين والبلديةّ كبيرة جدا، حيث يعتقد 75,3 بالمائة من السكان أن رأيهم الشخصي ليس له أي تأثير في المجتمع المحلي مقابل 80 بالمائة في سنة 2017.

رسم بياني 39 : تطور نسبة تأثير رأي المواطن في المجتمع المحلي بين 2014 و2021

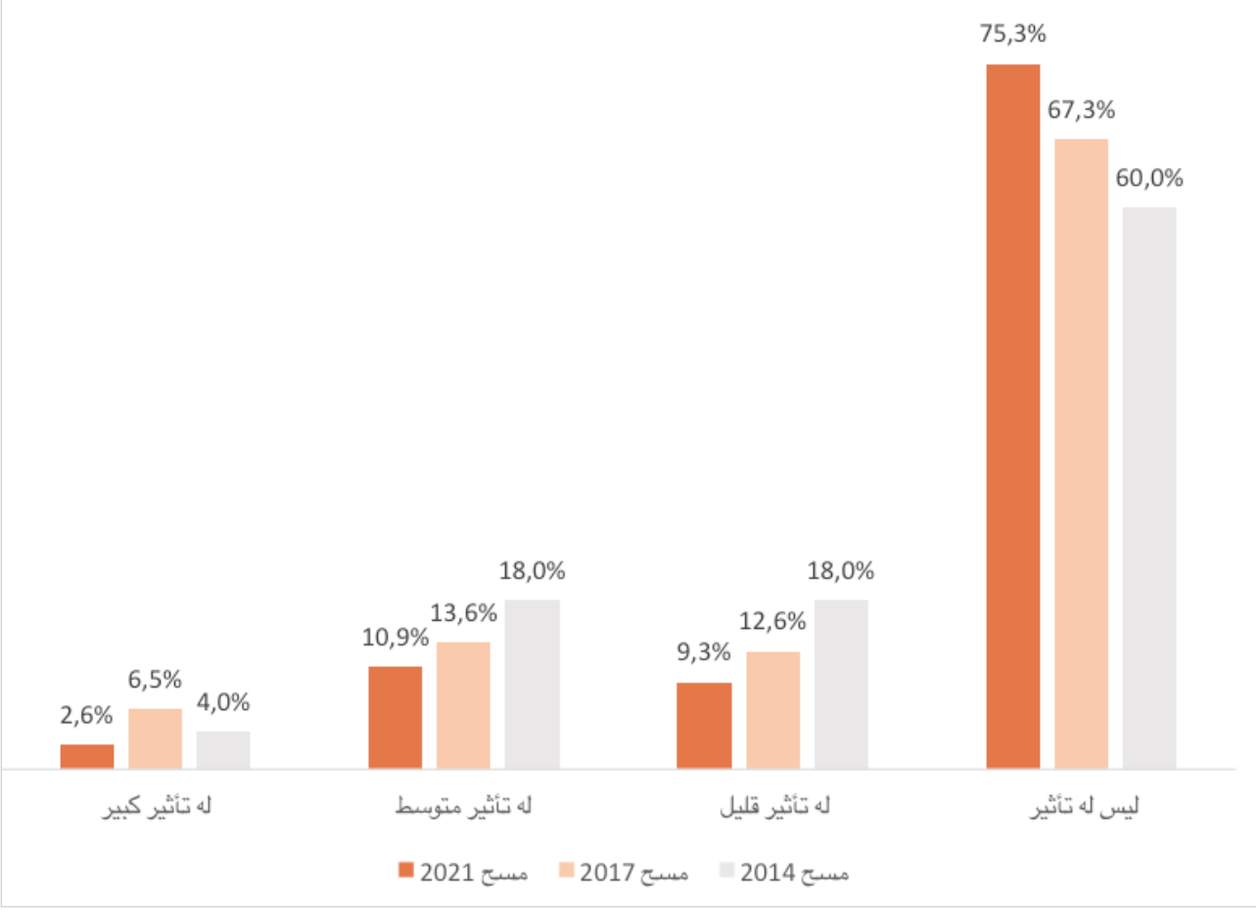

كما اعتبر حوالي 80,6 بالمائة من السكان أنّ أعضاء المجلس البلدي لا يستمعون لمقترحاتهم ومشاغلهم ولا يأخذون آراءهم بعين الاعتبار وتنخفض هذه النسبة من بين السكان الذين سبق لهم المشاركة في إحدى اجتماعات البلدية لتصل إلى 32,5 بالمائة.

رسم بياني 40 : توزع نسبة استماع أعضاء المجلس البلدي لاراء المتساكنين حسب المشاركة في اجتماعات البلدية من عدمها

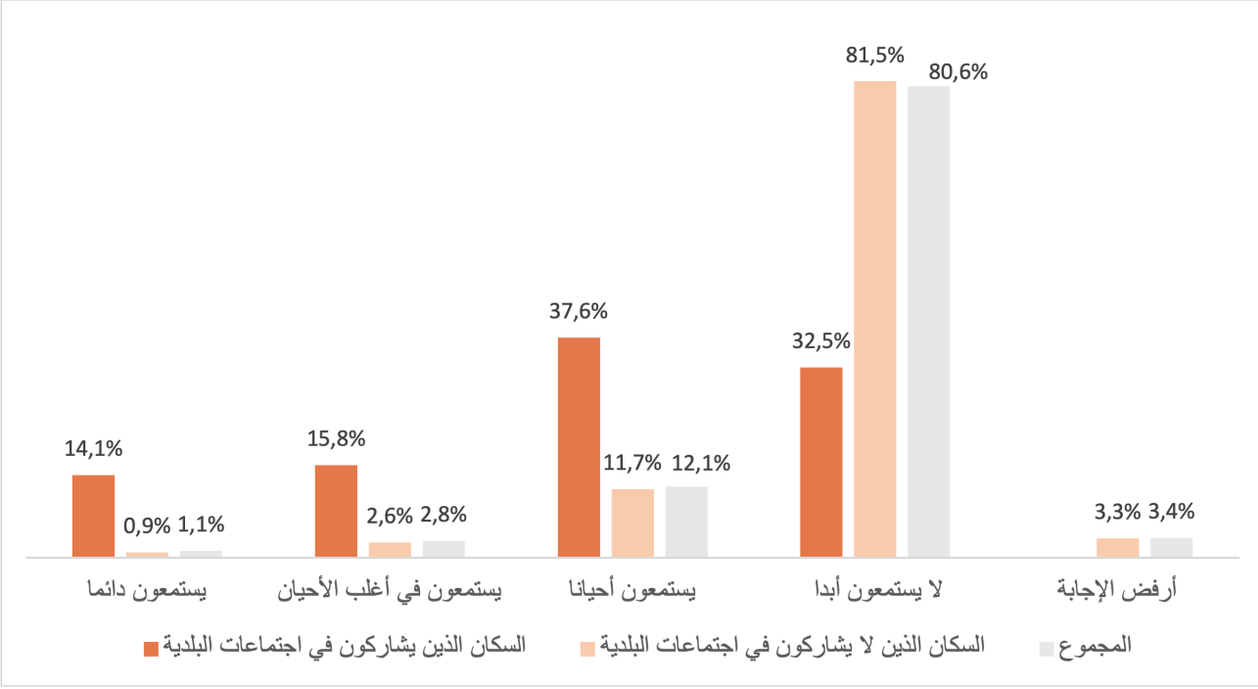

12. الفساد والرشوة

1.12 تفشي الظاهرة

لازال الاعتقاد راسخا لدى السكان بتفشي ظاهرة الفساد والرشوة على المستوى المحلي في جل القطاعات، حيث أقر حوالي 61,2 بالمائة بوجود الظاهرة في كثير من القطاعات في المنطقة التي يقطنونها وترتفع هاته النسبة إلى 64,3 بالمائة بين الشباب البالغين من العمر بين 18 و29 سنة.

رسم بياني 41 : توزع السكان حسب نظرتهم الى وجود ظاهرة الفساد والرشوة والأقاليم

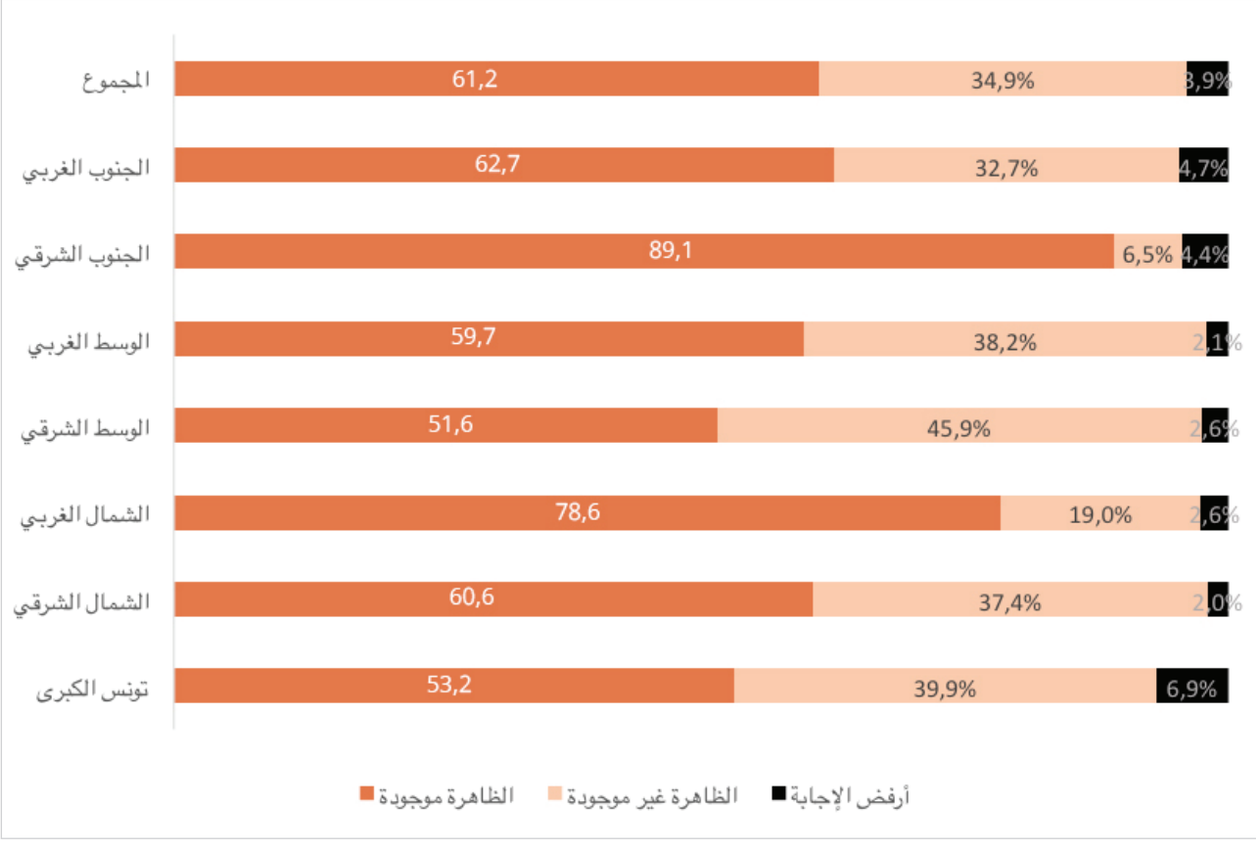

ويرى 56,5 بالمائة من السكان أن ظاهرة الفساد والرشوة متفشية بقطاع الأمن وقد سجلت هذه النسبة ارتفاعا مقارنة بمسح 2017 يليها قطاع الصحة بنسبة 51,4 بالمائة، ثم قطاع الخدمات الاجتماعية الأساسية بنسبة 39 بالمائة والديوانة بنسبة 36 بالمائة. والجدير بالملاحظة أن نسب الإقرار بوجود ظاهرة الفساد والرشوة ترتفع بالنسبة للفئة العمرية 18–29 سنة وذلك في مختلف القطاعات.

جدول 10 : نسبة السكان الذين أقروا بوجود ظاهرة الفساد والرشوة في مختلف القطاعات حسب القطاع والفئة العمرية

القطاع	الفئة العمرية			
	18–29 سنة	30–59 سنة	60 سنة فما فوق	المجموع
قطاع الصحة	% 55,2	% 51,9	% 45,3	% 51,4
قطاع التعليم	% 38,7	% 31,7	% 22,1	% 31,4
قطاع الخدمات الاجتماعية	% 43,7	% 39,3	% 32,5	% 39,0
الديوانة	% 41,3	% 36,1	% 29,3	% 36,0
العدالة	% 33,9	% 33,5	% 26,3	% 32,1
الجباية	% 30,1	% 29,6	% 23,3	% 28,4
قطاع النقل	% 21,6	% 19,4	% 15,0	% 19,1
قطاع التجارة	% 33,0	% 32,5	% 25,9	% 31,3
قطاع التجهيز والإسكان	% 26,5	% 27,5	% 21,8	% 26,1
قطاع الأمن	% 60,8	% 57,5	% 48,3	% 56,5
إسناد القروض	% 20,1	% 20,2	% 13,8	% 18,9
القطاع الخاص	% 25,7	% 23,8	% 18,0	% 23,1
الطاقة والمناجم	% 17,5	% 18,4	% 13,6	% 17,2
أخرى	% 2,6	% 3,5	% 3,3	% 3,3

2.12 السكان و تجاربهم مع ظاهرة دفع الرشوة أو تقديم هدية لقضاء شؤونهم

خلال 12 شهرا السابقة للمسح قام 78,6 بالمائة من السكان البالغين من العمر 18 سنة فما فوق بالاتصال بموظف عمومي على الأقل في قطاع من القطاعات السالف ذكرها، 2,9 بالمائة (4,6 بالمائة ذكور و 1,2 بالمائة إناث) من بينهم أي ما يقارب 243.000 شخص دفعوا رشوة أو قدّموا هدية إلى موظف عمومي من أجل خدمة مرّة واحدة على الأقل خلال 12 شهرا.

و بالنظر إلى الفئة العمرية فقد ارتفعت نسبيا بين الشباب 18–29 سنة لتبلغ 3,5 بالمائة و 3,3 بالمائة من بين الفئة 30–59 سنة و 0,9 بالمائة بالنسبة للفئة 60 سنة فما فوق. هذا و قد تم تسجيل أعلى نسبة لدافعي الرشوة في صفوف المشتغلين (4,6 بالمائة) يليه العاطلين عن العمل (1,6 بالمائة)، ثم الغير نشطين (1,9 بالمائة). من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن نسبة دافعي الرشوة ترتفع بين ذوي المستوى التعليمي الثانوي (4,5 بالمائة) ثم الابتدائي (2,2 بالمائة) و العالي (2,0 بالمائة).

سجلت أعلى نسبة لدافعي الرشوة و مقدمي الهدية من بين الفئة السكانية التي يتراوح دخلها بين 2000 و 3000 دينارا اذ صرح 7,6 بالمائة منهم أنهم دفعوا رشوة الى موظف عمومي خلال 12 شهر السابقة للمسح.

رسم بياني 42 : توزع السكان الذين دفعوا رشوة أو هدية إلى موظف عمومي حسب الدخل الشهري للفرد

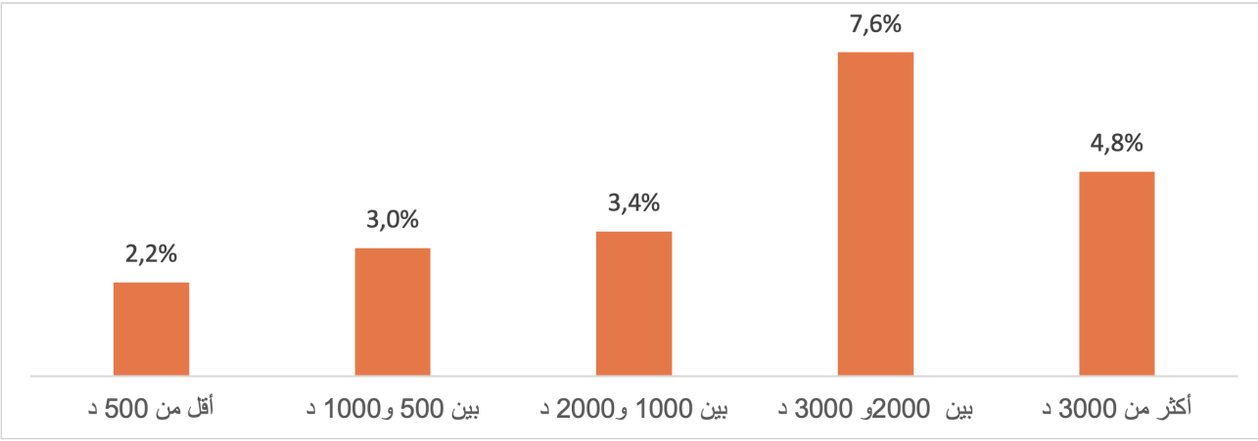

أمّا عن قيمة الرشوة أو الهدية فإنّ 49,3 بالمائة ممن دفعوا رشوة أو هدية إلى موظف عمومي لم تتجاوز قيمة المدفوع 20 دينارا في حين صرّح 16,4 بالمائة أنّ قيمتها تتروح بين 20 و50 دينارا .

رسم بياني 43 : توزع السكان الذين دفعوا رشوة أو هدية إلى موظف عمومي حسب قيمة الرشوة أو الهدية

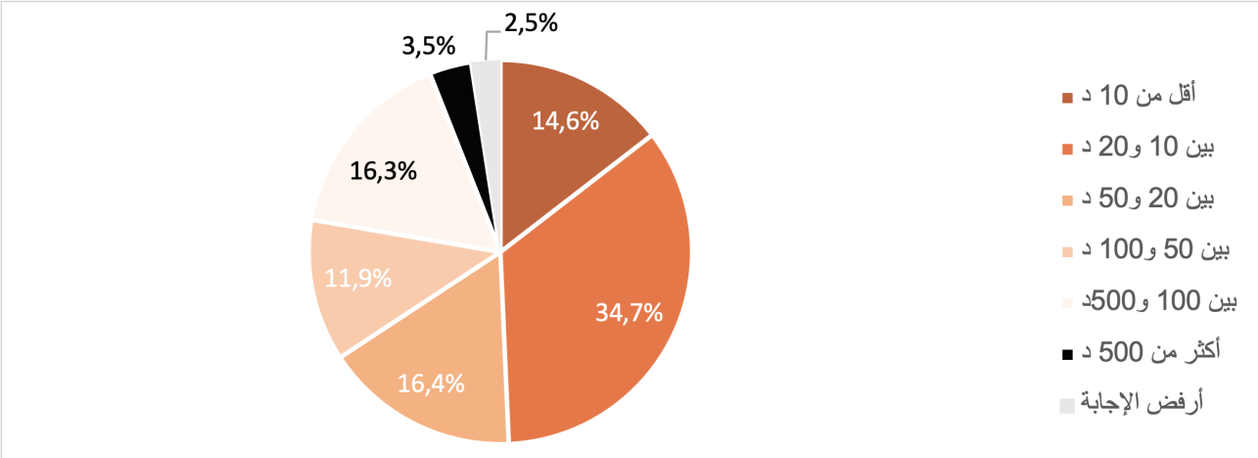

3.12 التدخل بالمحاباة في قطاعي التعليم العالي و الصحة

و قد صرح 9,2 بالمائة من السكان الذين يدرسون أو لديهم أبناء يدرسون بالجامعة بأنهم استفادوا من تدخل بالمحاباة لقضاء شأن خاص في قطاع التعليم العالي و ذلك عن طريق بالأساس شخصية معروفة بالجهة (37,9 بالمائة) أو اداري بأحد الكليات أو المعاهد العليا من المعارف (27,5 بالمائة) أو اطار من وزارة التعليم العالي (26,1 بالمائة).

أما في قطاع الصحة، فقد صرح 8,1 بالمائة أنهم استفادوا من بعض الخدمات بالمحاباة لقضاء مصلحة أو خدمة طبية في مؤسسة صحية وذلك عن طريق بالأساس ممرض أو ممرضة من المعارف (65,4 بالمائة) أو طبيب من المعارف (28,8 بالمائة).

4.12 تعامل السلطات المحلية مع تفطن السكان لقضية فساد

وبخصوص التفطّن لقضية فساد وكيفية تعامل السلطات المحلية معها، أفاد حوالي 23,1 بالمائة أن المسؤولين على المستوى المحلي يتعاملون بجدية مع القضية في حين 37,2 بالمائة اعتبروا أنهم يتغاضون عنها و17,7 بالمائة يظنون أنّ الجهات المعنية متورطة أيضا في الفساد.

رسم بياني 44 : توزّع السكان حسب نظرتهم إلى جدية تعامل السطات المحلية عند الإبلاغ عن قضية فساد

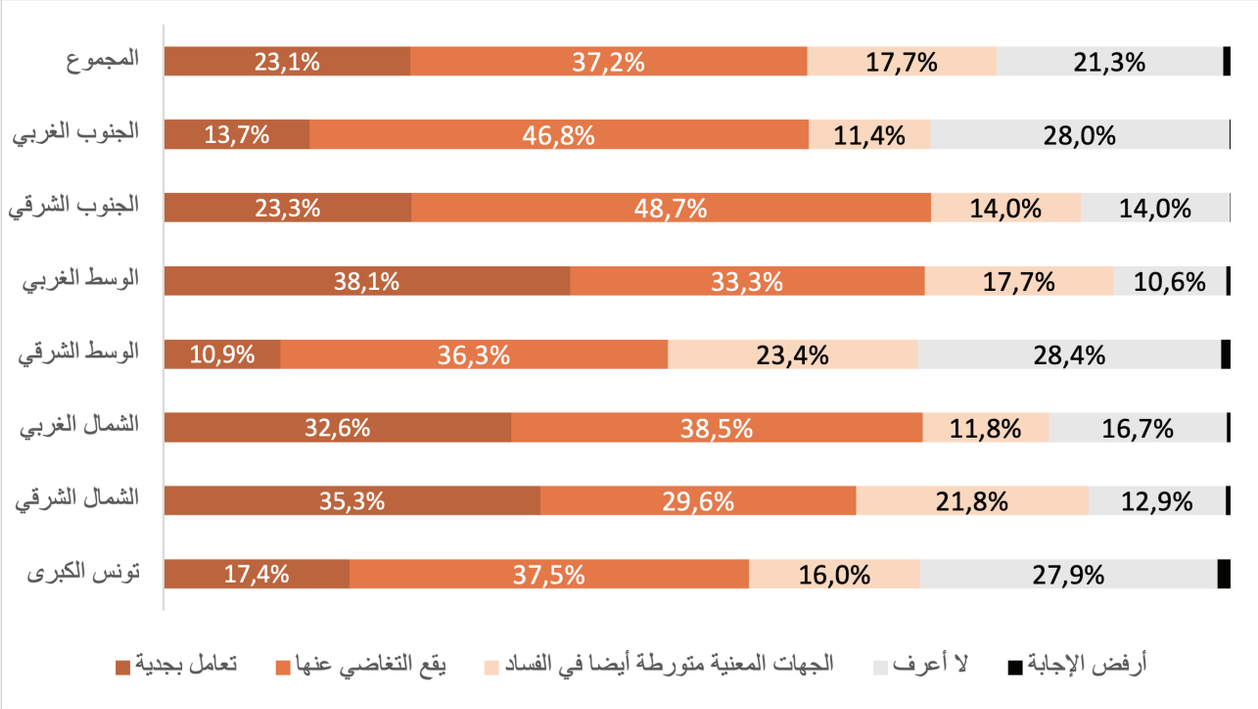

وبالنسبة لمقاومة الفساد والرشوة، صرح 46,8 بالمائة أنّ المجهودات التي تبذلها الدولة لمقاومة الفساد قليلة الفاعلية أو بدون فاعلية تذكر و 34,1 بالمائة متوسطة الفاعلية و18,6 ذات فاعلية كبرى.

رسم بياني 45 : توزّع السكان حسب تقييمهم لمجهودات الدولة في مكافحة الفساد مقارنة بالمسوح السّابقة

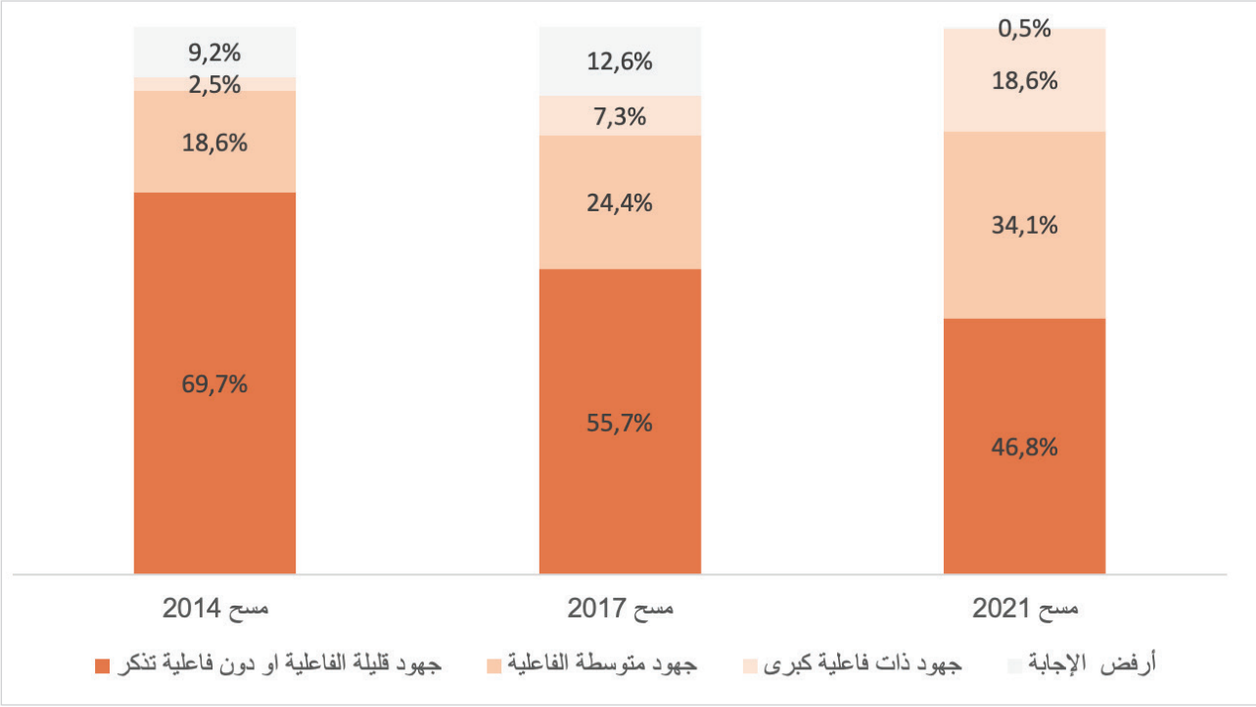

رسم بياني 46 : توزّع السكان حسب تقييمهم لمجهودات الدولة في مكافحة الفساد والأ قاليم